تأثير خفض التمويل على الأطفال وحمايتهم في السياقات الإنسانية

تحليل بعد مرور عام

تحالف حماية الطفل
في العمل الإنساني

شكر وتقدير:

أُجري البحث وكُتب هذا الموجز من قِبل أمانة تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني، بالتعاون مع مجموعة عمل التقييم والقياس والأدلة، ومجموعة عمل المناصرة، وفريق عمل التعلم والتنمية. وقدّمت المنظمات الأعضاء في التحالف مساهمات وملاحظات قيّمة، ومنها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة بلان إنترناشونال، وهيئة إنقاذ الطفولة، ولجنة الإنقاذ الدولية، ومنظمة الرؤية العالمية. كما يدين الموجز بالشكر لوقت وخبرات أكثر من 400 ممارس في مجال حماية الطفل من 68 دولة شاركوا في الاستبيان. وقد دُعم إعداده بتمويل من مبادرة 'التعليم لا يمكن أن ينتظر'، وحكومة كندا، وحكومة النرويج.

الترخيص: هذه الوثيقة مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي، نسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل 4.0.

يُنسَب العمل إلى تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني (التحالف).

لمزيد من المعلومات حول عمل التحالف والانضمام إلى الشبكة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.alliancecpha.org ، أو التواصل معنا مباشرةً عبر البريد الإلكتروني: info@alliancecpha.org

الصورة: UNICEF/UNI851873/Rajab

التصميم: Affari Project

طريقة اقتباس مقترحة: تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني، تأثير تخفيضات التمويل على الأطفال وحمايتهم في السياقات الإنسانية: تحليل بعد مرور عام (2026)

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 4
تفاقم انتهاكات حماية الطفل 4
انكماش خدمات حماية الطفل ونطاق تغطيتها 5
تآكُل الجودة والقوى العاملة 5
التكيّف المقيد وهشاشة النظام 6
التمويل بوصفه مؤشرًا على قدرة حماية الطفل 7
اتجاه المسار الحالي 7
النُهج والنطاق والقيود 8
جمع البيانات 8
بعد مرور عام: من صدمة التمويل إلى التدهور المنهجي 11
الآثار على الأطفال: تصاعد المخاطر وتفاقم الضرر 12
تزايد مخاطر الحماية في مختلف المناطق 12
المجالات الأكثر تضررًا 13
أثر توضيحي: خفض التمويل على مختلف السياقات 15
نطاق خفض تمويل حماية الطفل ومساره 16
خفض واسع النطاق ومتزايد في الميزانية 16
تأثيرات غير متناسبة على مختلف أنواع المنظمات 17
تفاوت حدة التخفيضات إقليميًا 19
تأثيرات خفض التمويل على تقديم خدمات حماية الطفل وإمكانية الوصول إليها 20
انخفاض إمكانية الحصول على خدمات حماية الطفل 20
تكيّف المنظمات بهدف مواجهة انخفاض التمويل يعكس انكماشًا واسع النطاق في الخدمات 21
الاعتماد المتزايد على آليات حماية الطفل القائمة على المجتمع المحلي 22
اضطرابات في التدخلات الأساسية لحماية الطفل 22
الأثر على الالتزام بالمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني 29
تضرر الكوادر والقدرات الفنية في مجال حماية الطفل 30
تزايد عبء العمل 30
فقدان الكفاءات الفنية 30
الفجوات الفنية الناشئة 32
الآثار على مستوى منظومة العمل الإنساني: التنسيق والإصلاح الإنساني 35
الممارسات والابتكارات الناشئة 37
التوصيات الرئيسية 38
1. استقرار وحماية تمويل حماية الطفل 38
2. حماية الجودة والقدرات الفنية بصفتها وظائف أساسية للحماية 39
3. دعم الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية والقائمة على المجتمع 39
4. دعم تحديد الأولويات الاستراتيجية وتكييف الخدمات 39
ملاحظة ختامية 40

ملخص تنفيذي

تفاقم انتهاكات حماية الطفل

بعد مرور عام على الصدمات التمويلية الأولى التي وقعت في أوائل عام 2025، باتت الأدلة اليوم واضحة: إذ ما بدأ على شكل اضطراب مالي مفاجئ تحوّل الآن إلى **تدهور منهجي يطال خدمات حماية الطفل وقدراتها في مختلف السياقات الإنسانية.** وأفاد ما يقرب من **ثلاثة أرباع المشاركين بزيادة في انتهاكات حماية الطفل خلال العام الماضي، حيث ذكر 45.1% منهم أنهم لاحظوا ارتفاعًا م\حوظًا فيها.**

وأُعد هذا التقرير استنادًا إلى **401 استجابة كاملة جُمعت في سياق استطلاعات رأي ممارسي الحماية في 68 دولة، وهي** مؤيدة بمقابلات عُقدت مع جهات اطلاع رئيسية.

يتفاقم هذا التدهور على وجه خاص في **السياقات المتأثرة بالنزاعات: إذ أشار 53% من المشاركين العاملين في بلدان تشهد نزاعات نشطة إلى زيادة المخاطر زيادة ملحوظة،** مقارنةً بـ **26% في المناطق غير المتأثرة بالنزاعات.**

وتتعلق الزيادة الأكثر تواترًا في المخاطر بما يلي:

- **تدهور الصحة النفسية للأطفال ورفاههم النفسي الاجتماعي** (54%)
- **العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي** (50%)
- **مخاطر الإساءة الجسدية والعاطفية** (46%)
- **مخاطر عمالة الأطفال** (45%)

يتزايد تشت الأسر وتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة في سياقات متعددة، لا سيما في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة.

وتتكشف هذه الاتجاهات في **سياقات تتسم أصلًا بتصاعد النزاعات والعنف، والنزوح، والضغوط الاقتصادية، والصدمات المناخية، وتضاؤل فرص تقديم الحماية.** وفي الوقت نفسه، **يؤدي خفض التمويل إلى إضعاف الأنظمة والخدمات المصممة بهدف التخفيف من هذه المخاطر،** مما يزيد من عرضة العديد من الأطفال لأذى متزايد لقلة سبل الحماية المتاحة لهم.

وكما ذكر أحد المشاركين:

"لا يؤثر خفض المساعدات على الخدمات فحسب. بل يؤثر على الطفولة نفسها. فكل برنامج يتم تقليصه، وكل موعد يتم تأجيله، وكل فرصة ضائعة، تقوّض ثقة الأطفال بأنفسهم، وسلامتهم، ومستقبلهم."

— مستجيب من نيبال

انكماش خدمات حماية الطفل ونطاق تغطيتها

أفادت الغالبية العظمى من المشاركين في الاستطلاع (91%) بتراجع نسبة حصول الأطفال على خدمات حماية الطفل منذ كانون الثاني/يناير 2025. وأشار ما يقرب من **ربع المشاركين إلى توقف الخدمات تمامًا في بعض المواقع**، بينما أبلغ أكثر من **ثلثهم عن انخفاضات كبيرة في الخدمات**.

وتتأقلم المنظمات مع الوضع من خلال تقليل **نطاق العمل وحصر العمليات التشغيلية**:

- أبلغ **55%** من المنظمات عن انخفاض أعداد الأطفال الذين يتلقون الخدمات
- أبلغ **55%** عن تقليل النطاق الجغرافي المشمول بالتغطية
- أبلغ **53%** عن تقليل أعداد الموظفين أو المتابعة الميدانية
- أبلغ **46%** عن تعليق أو إيقاف الأنشطة

تتعرض التدخلات الأساسية لحماية الطفل لاضطرابات واسعة النطاق. ومن بين الجهات الأكثر تضررًا من بين المنظمات التي تقدم هذه الخدمات:

- **أنشطة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والأنشطة الجماعية التي تستهدف تحسين رفاه الأطفال (64%)**
- **المساعدات النقدية والقسائم لدعم نتائج حماية الطفل (63%)**
- **البرامج التي تستهدف الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة (59%)**
- **إدارة الحالات (58%)**

ويمتد هذا **التقلّص على نطاق واسع**: إذ **قلّت أعداد الأطفال الذين يتلقون الخدمات، كما انخفضت تلك الخدمات وتقلصت أماكن تقديمها، في الوقت الذي تتفاقم فيه الانتهاكات.**

ومع تزايد تركيز بيئات التمويل على أنشطة "إنقاذ الأرواح"، وفق تعريفها الضيق، تُظهر البيانات أن **حتى خدمات الاستجابة الأساسية، مثل إدارة الحالات، ليست بمنأى عن التخفيضات الحادة.** كما تتعرض النهج الوقائية للتقليص أيضًا، بما في ذلك دعم الأسر والحماية المجتمعية.

أما النتيجة، فليست إعادة ترتيب الأولويات الاستراتيجية، بل ظهور انكماش شامل، إذ **تتقلص الآليات الوقائية، بينما يتمّ الاستغناء عن الوظائف الأساسية المعنية بالاستجابة.**

تآكُل الجودة والقوى العاملة

لا يؤثر الانكماش على التغطية فحسب، **بل على جودة برامج حماية الطفل ونزاهتها.** فقد أفاد أكثر من **60% من المشاركين** في الاستطلاع بتضرر قدرتهم على الوفاء **بالمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني** تضررًا كبيرًا.

وتؤدي أعباء العمل المفرطة، وانخفاض مستوى الإشراف، وتقلص الخدمات المتخصصة، وضعف آليات الحماية والمساءلة، إلى تقويض جودة البرامج في مختلف السياقات.

بالإضافة إلى ذلك، تُعاني الركيزة الأساسية لحماية الطفل، أي **القوى العاملة**، من ضغوط شديدة في مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، بالإضافة إلى المنظمات المحلية والقائمة على المجتمع المحلي. وتُساهم عمليات تجميد التوظيف، وخسارة المستشارين الفنيين، وتراجع جهود بناء القدرات، في تدهور جودة البرامج.

كما تبرز الثغرات الفنية الأكبر ضمن المنظمات المُستجيبة في مجال **الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، والأنشطة الجماعية المُخصصة لرفاه الطفل (35%)، وإدارة الحالات (34%)**، وهي مجالات أبلغت فيها المنظمات المُستجيبة أيضًا عن حدوث اضطرابات تشغيلية كبيرة.

التكيّف المقيد وهشاشة النظام

بينما تذكر المنظمات أنها تتكيّف مع خفض التمويل، تشير الأدلة إلى أن تدابير التكيّف التي تتخذها تنطوي في الغالب على تعديل نطاق البرامج. وتشمل هذه التعديلات في الأغلب تقليص التغطية، وإعطاء الأولوية للحالات الأكثر خطورة، والحد من النُهج الوقائية.

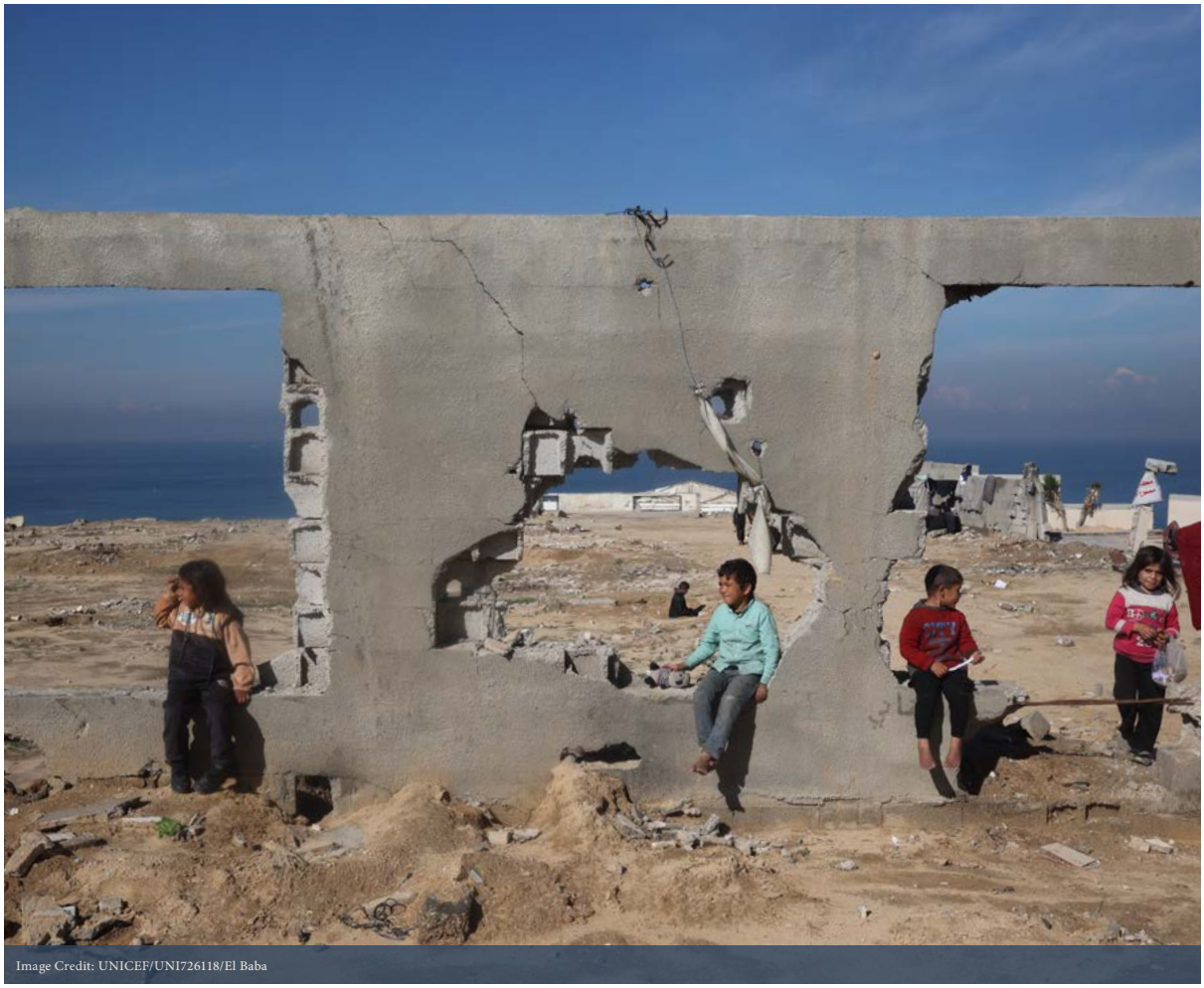

Image Credit: UNICEF/UNI726118/El Baba

ويعتمد التكيّف بشكل متزايد على **الجهات الفاعلة القائمة على المجتمع المحلي**، بما فيها المتطوعون، للحفاظ على التواجد في الخطوط الأمامية. ومع ذلك، تُشير التقارير إلى أن تلك الجهات الفاعلة قد شهدت بعض أشد مستويات خفض التمويل، وأن نُهج حماية الطفل المجتمعية تتعرض لاضطرابات كبيرة.

وفي الوقت نفسه، تتعرض **هياكل التنسيق الوطنية ودون الوطنية**، التي ذُكر أنها المصدر الرئيسي لتقديم الدعم الفني إلى الجهات الفاعلة المحلية والقائمة على المجتمع المحلي، لضغوطٍ في سياق عمليات الإصلاح والتوحيد الأوسع نطاقًا التي يشهدها قطاع العمل الإنساني.

وتُثير هذه الديناميات مخاوف بشأن **استدامة تقديم خدمات حماية الطفل وتماسكها وجودتها في ظل عدم استقرار مالي مطوّل.**

التمويل بوصفه مؤشرًا على قدرة حماية الطفل

يقف وراء هذه التوجهات **انكماشٌ ماليٌ مستمر.**

منذ كانون الثاني/يناير 2025:

- أفاد **84%** من المشاركين عن خفض ميزانيات حماية الطفل لديهم
- أفاد **50% عن** فقدان **أكثر من 40%** من تمويلهم
- أفاد **12%** عن اختبار تخفيضات تتجاوز نسبتها **80%**، مما أدى إلى إيقاف الخدمات في بعض المناطق

وليست مستويات التمويل مجرد مؤشرات مالية فحسب، بل تشكل **مؤشرًا على قدرة منظومة العمل الإنساني على منع حدوث الضرر، والاستجابة للانتهاكات، والالتزام بالمعايير.**

اتجاه المسار الحالي

ما بدأ على شكل تقلبات في التمويل يتحول الآن إلى **إعادة هيكلة جذرية لقدرات حماية الطفل في المجال الإنساني.**

مع تراجع التمويل في مختلف القطاعات، تتزايد عوامل الخطر المؤدية إلى العنف والاستغلال والتجنيد وانفصال الأطفال عن ذويهم، وغيرها من أنواع الأذى. وتتقلص أنظمة الوقاية وبيئات الحماية أو تختفي، بينما تضعف خدمات الاستجابة.

وفي حال عدم اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة، تُهدد هذه التوجهات **بتقويض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، وتُعرّض جيلًا كاملًا لعواقب ستتجاوز بكثير أزمة التمويل الحالية.**

النُهج والنطاق والقيود

يستند هذا التقرير إلى جولة ثانية من جمع البيانات العالمية أُجريت بقيادة تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني، لتقييم الأثر المتغير لخفض التمويل الإنساني على الأطفال وحمايتهم في السياقات الإنسانية. وهو ينبني على جولة البيانات الأولى التي جُمعت بين آذار/مارس ونيسان/أبريل من عام 2025، مع عدم تغيير الأسئلة الأساسية لضمان إمكانية المقارنة بين البيانات مع مرور الوقت، وإضافة بعض الأسئلة الجديدة لرصد الديناميات المستجدة.

جمع البيانات

استطلاع عبر الإنترنت

أُجري استطلاع عالمي عبر الإنترنت بين شهري كانون الأول/ديسمبر 2025 وكانون الثاني/يناير 2026. وجمع في الأساس بين أسئلة مغلقة تمكّن التحليل المنظم، وعدد محدود من الأسئلة المفتوحة التي تسمح باستخلاص رؤى نوعية. ونُشر الاستبيان عبر قنوات التواصل الخاصة بالتحالف، واستهدف منظمات المجتمع المدني، والعاملين على مستوى القاعدة الشعبية، والممارسين على المستوى الوطني. ولضمان مشاركة واسعة، تُرجم الاستبيان إلى العربية والفرنسية والإسبانية.

تم تحليل **401 استجابة كاملة**. وطُلب من المشاركين تقديم المعلومات بناءً على نطاق عملهم الجغرافي الرئيسي، مع التركيز على أولئك الذين يعملون بالقرب من المواقع المتأثرة.

التغطية الجغرافية

يعكس الاستطلاع آراء ممارسين من 68 دولة، ما يوفر تمثيلًا جغرافيًا واسعًا.

وتم تسجيل المشاركة الأقوى في أفريقيا (47%)، تليها الأمريكيتان (14%)، ثم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (12%)، ثم آسيا والمحيط الهادئ (11%)، وأخيرًا أوروبا وآسيا الوسطى (4%). وأفاد 6% من المشاركين عن أنهم يعملون على المستوى الدولي، بينما لم يحدد 6% منهم أي منطقة معينة. ورغم التنوع الجغرافي، يعني ارتفاع نسبة الاستجابة من أفريقيا أن النتائج الإجمالية ستتأثر كثيرًا بوجهات النظر الواردة من تلك المنطقة.

وتركزت المشاركة في الاستطلاع في عدة سياقات، منها نيجيريا (49 استجابة)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (26)، والصومال (17)، والجمهورية العربية السورية (17)، ودولة فلسطين (14). ويعني هذا التركيز أن النتائج الإجمالية قد تعكس الواقع العملي لهذه البيئات التي جاءت منها استجابات كثيرة دون غيرها.

المنظمات المشمولة في الاستطلاع

يمثل المشاركون في الاستطلاع مجموعة متنوعة من أنواع المنظمات:

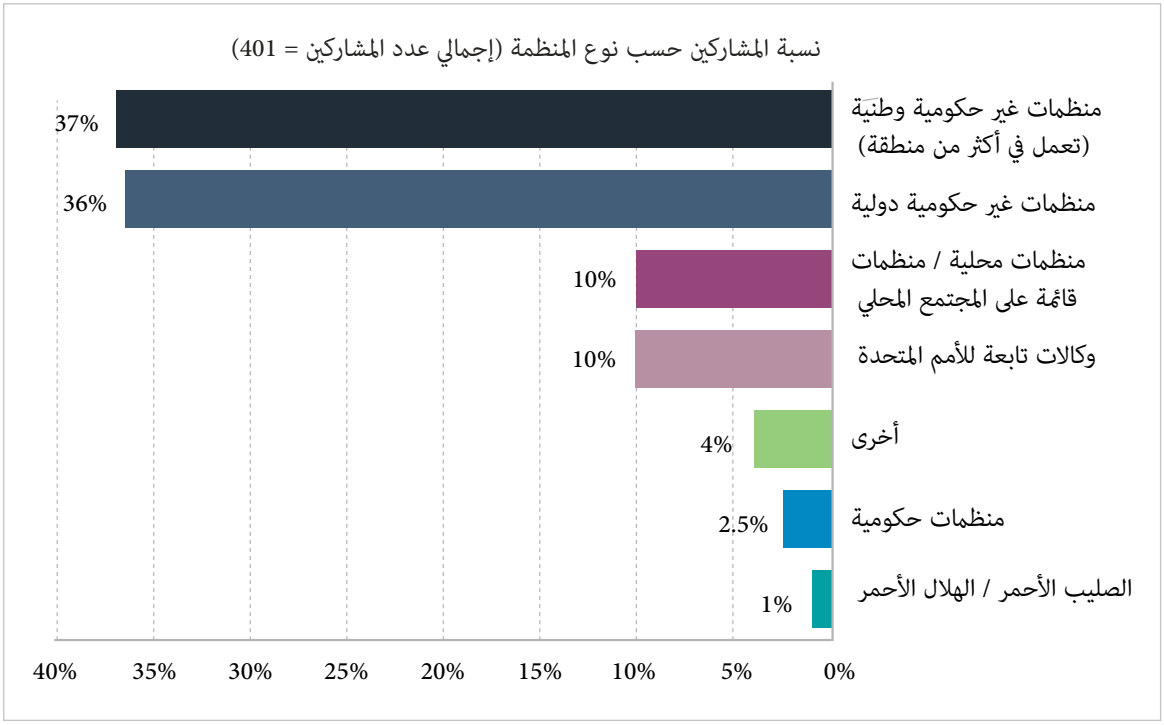

تشكل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الغالبية العظمى من المشاركين. وعليه، تعكس النتائج في المقام الأول وجهات نظر الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل التي تعمل مباشرةً في تنفيذ البرامج. أما تمثيل الحكومة فكان محدودًا نسبيًا، مما يعني أن مجموعة البيانات قد لا تمثل وجهات النظر على مستوى المنظومة أو على مستوى الدولة بشكل كبير.

المقابلات مع جهات الاطلاع الرئيسية:

استكمالًا لنتائج الاستبيان، أُجريت **عشر مقابلات شبه منظمة** مع أعضاء التحالف على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. واستكشفت المقابلات اتجاهات التمويل، وتضرر تقديم الخدمات، والتداعيات المترتبة على التوظيف والقدرات، والآثار التي تشمل قطاعات متعددة، وأساليب التكيّف الناشئة.

وقد أضافت المقابلات التي أُجريت مع جهات الاطلاع الرئيسية عمقًا نوعيًا ساهم في وضع اتجاهات الاستبيان في سياقها الصحيح، كما كشفت عن تداعيات على مستوى المنظومة لم تستطع أسئلة الاستبيان رصدها.

إدارة البيانات وتحليلها

جُمعت استجابات الاستبيان ونُقّحت قبل تحليلها لضمان اتساقها وإزالة الإجابات المكررة أو غير المكتملة عند اللزوم. وعُرضت النتائج الكمية باستخدام الإحصاءات الوصفية، مع استخدام الجداول المتقاطعة لاستكشاف الأنماط عبر أنواع المنظمات والمناطق والمستويات التشغيلية.

ثم حُللت البيانات النوعية المستقاة من الردود على أسئلة الاستبيان المفتوحة والمقابلات مع جهات الاطلاع الرئيسية حسب الموضوع. وتم التحقق من صحة النتائج عبر مصادر البيانات المختلفة لتحسين التفسيرات التي يتم التوصل إليها، وتوفير نطاق كمي واسع وعمق نوعي إليها.

القيود

تعكس النتائج بيانات أبلغت عنها المنظمات بنفسها وتصورات عبّر عنها الممارسون أنفسهم، لا مجموعات بيانات مالية أو إدارية موثّقة بصورة مستقلة. ولم تُرجَّح الاستجابات حسب حجم البلد أو حجم التمويل أو عدد السكان.

غير أن اتساق الأنماط المُبلَّغ عنها عبر مختلف المناطق الجغرافية وأنواع المنظمات ومصادر البيانات المختلفة يُشير إلى اتجاهات واضحة عبر المنظومة بأكملها تؤثر على حماية الطفل في العمل الإنساني على المستوى الدولي.

ووفقًا للمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني، أشارت أسئلة الاستبيان إلى مخاطر حماية الطفل بوصفها انتهاكات أو أضرارًا تطال الطفل. وفي هذا التقرير، نستخدم لفظتي 'الانتهاكات' و'الأضرار' بالتبادل للتعبير عن الضرر الفعلي الواقع، وليس مجرد خطر وقوعه.

ملاحظات:

(1) جميع النسب المئوية الواردة في هذا التقرير مُقرَّبة إلى أقرب عدد صحيح.

(2) تم تحديد بيئات النزاع بناءً على البلدان المدرجة في التقرير السنوي للأمين العام لعام 2025 بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

Image Credit: UNICEF/UNI790024/Sánchez

بعد مرور عام: من صدمة التمويل إلى التدهور المنهجي

بين شهرَي آذار/مارس ونيسان/أبريل 2025، وثّقت أول دراسة عالمية شاملة أجراها التحالف الصدمةَ التي أعقبت خفض التمويل الإنساني مباشرة، والذي نفّذته في المقام الأول حكومة الولايات المتحدة، إلى جانب أنماط أوسع نطاقًا لتحويل الحكومات المانحة الأموال بعيدًا عن المساعدات الإنسانية. وبعد مرور عام، تُظهر الأدلة أن الأزمة قد اتسع نطاقها وازداد عمقها.

اتساع نطاق خفض المساعدات:

- استطلاع عام 2025: 74% من المشاركين أبلغوا عن حدوث خفض
- استطلاع عام 2026: 84% من المشاركين أبلغوا عن خفض في الميزانيات التشغيلية

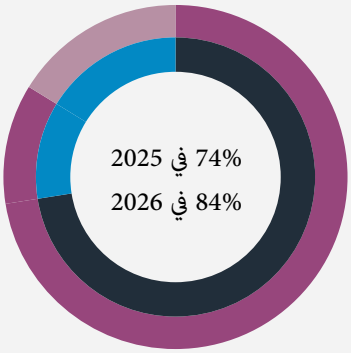

تفاقم حدة الخفض:

- استطلاع عام 2025: فقدت نسبة 46% أكثر من 40% من التمويل الموجه لحماية الطفل
- استطلاع عام 2026: فقدت نسبة 50% أكثر من 40% من التمويل الموجه إلى حماية الطفل، وأبلغت نسبة 12% عن تخفيضات بنسبة تتراوح بين 81% و100%، ما ترتب عليه توقيف الخدمات تمامًا في بعض المواقع

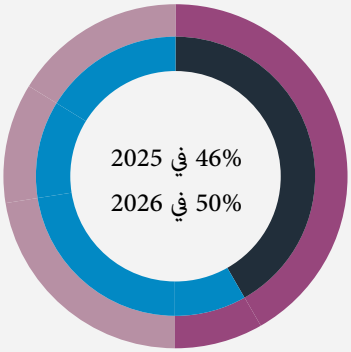

تحوّل الاضطراب قصير الأجل إلى انكماش مستمر:

أشار التقرير الأولي إلى تعليق البرامج فورًا وتقليص عدد الموظفين كإجراء مؤقت. كما حذّر المشاركون من أن التخفيضات في قطاعات أخرى، منها الصحة والتعليم والأمن الغذائي، ستزيد من المخاطر التي تواجهها حماية الأطفال.

وبعد مرور عام، أصبحت هذه التحذيرات تظهر أكثر وأكثر في الأدلة. إذ أفاد المشاركون عن تراجع إمكانية الحصول على خدمات حماية الطفل، وتآكل أنظمة الإحالة، وانخفاض عدد العاملين وإرهاقهم، ونمو العجز عن تلبية الحد الأدنى من المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني.

ارتفاع الأذى الناجم عن حماية الطفل:

إلى جانب انكماش الخدمات، أفاد العديد من المشاركين في الاستطلاع عن **زيادة في الأضرار التي لحقت بالحماية الأساسية**، ومنها العنف الجنسي، والضيق النفسي الاجتماعي، وإساءة معاملة الأطفال. وما بدأ كتقلب مفاجئ في التمويل في أوائل عام 2025، تطور ليصبح انكماشًا مستمرًا في كل من خدمات الحماية والأنظمة الأوسع التي يعتمد عليها الأطفال للبقاء آمنين.

الآثار على الأطفال: تصاعد المخاطر وتفاقم الضرر

يحدث خفض التمويل غالبًا على مستوى البرامج والميزانيات. إلا أن الأطفال أنفسهم هم من يتحمّل الأثر الحقيقي لذلك، مما يجعلهم أكثر عرضة للعنف والاستغلال والإيذاء والإهمال. تُظهر بيانات المسح الذي أجراه التحالف تدهورًا مستمرًا وعابرًا للمناطق في حماية الأطفال منذ كانون الثاني/يناير 2025. وفي وقت تتزايد فيه الاحتياجات، يؤدي عدم استدامة الاستثمار في حماية الطفل في العمل الإنساني إلى تقويض سلامة الأطفال ورفاههم بشكل مباشر.

تزايد مخاطر الحماية في مختلف المناطق

Image Credit: UNICEF/UNI739396/Oleksii Fili

تكشف النتائج عن ارتفاع كبير ومفاجئ ومقلق في المخاطر التي تواجه حماية الطفل منذ كانون الثاني/يناير 2025. وأفاد ما يقرب من ثلاثة أرباع المشاركين بأن المخاطر التي تواجه حماية الطفل ازدادت خلال العام الماضي. حيث رصد 45% منهم ارتفاعًا ملحوظًا، بينما أبلغ 28% آخرون عن زيادة معتدلة. ويتضح هذا النمط في جميع المناطق. سُجلت أعلى الزيادات لدى المشاركين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (77%)، تليها أفريقيا (74%) ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (74%)، مع مستويات مرتفعة مماثلة في أوروبا وآسيا الوسطى (71%) والأمريكيتين (63%).

ومع أن هذه التغيرات قد تُعزى إلى تزايد حالات عدم الاستقرار والنزاعات والنزوح، إلا أنها قد تكون على الأرجح نتيجةً مباشرةً لخفض التمويل في جميع القطاعات الإنسانية، مثل قطاعات التعليم والأمن الغذائي والصحة. ويعود ذلك إلى أن العديد من عوامل الخطر التي تُهدد الحماية تكمن في قطاعات أخرى.

شكل: التغيرات في مخاطر حماية الطفل منذ كانون الثاني/يناير 2025

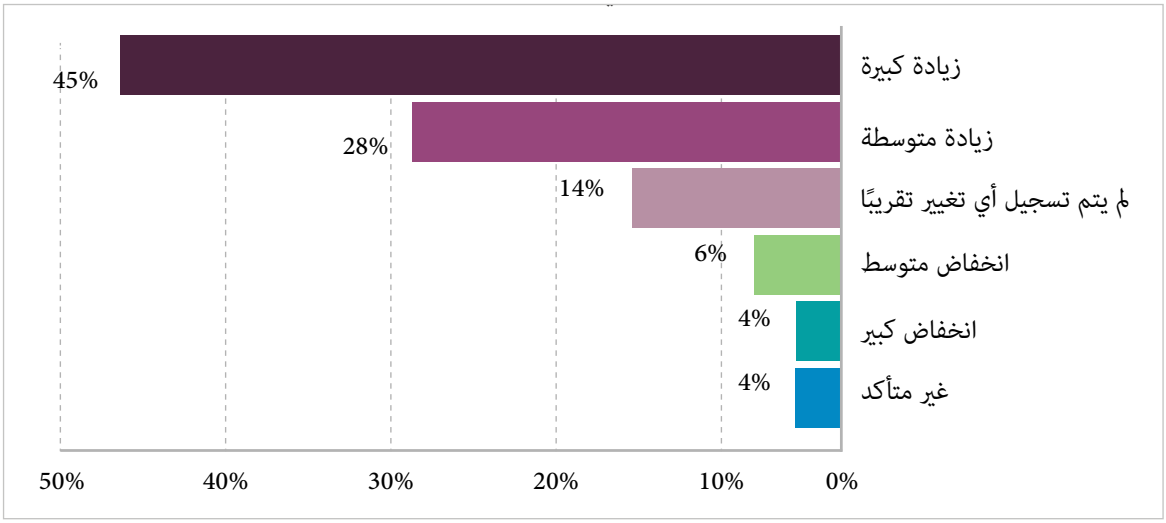

المجالات الأكثر تضررًا

أفاد المشاركون بحدوث زيادة حادة في انتهاكات حماية الطفل المتعددة منذ كانون الثاني/يناير 2025. وكان أكثرها شيوعًا تدهور الصحة النفسية والرفاه النفسي الاجتماعي للأطفال (54%)، يليه العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (50%)، والإساءة الجسدية والعاطفية (46%)، وعمالة الأطفال (45%).

كما سُجلت زيادات في حالات انفصال الأطفال عن أسرهم (37%)، والمخاطر والإصابات (27%)، والأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (26%). ورغم انخفاض المستويات الإجمالية المبلّغ عنها، إلا أن هذه الانتهاكات لا تزال كبيرة، وتتركز بشكل خاص في السياقات المتضررة من النزاعات.

وتشير البيانات إلى أن جميع مجالات حماية الطفل متأثرة بأزمة التمويل.

شكل: انتهاكات حماية الطفل المبلّغ عن أنها ارتفعت منذ كانون الثاني/يناير 2025

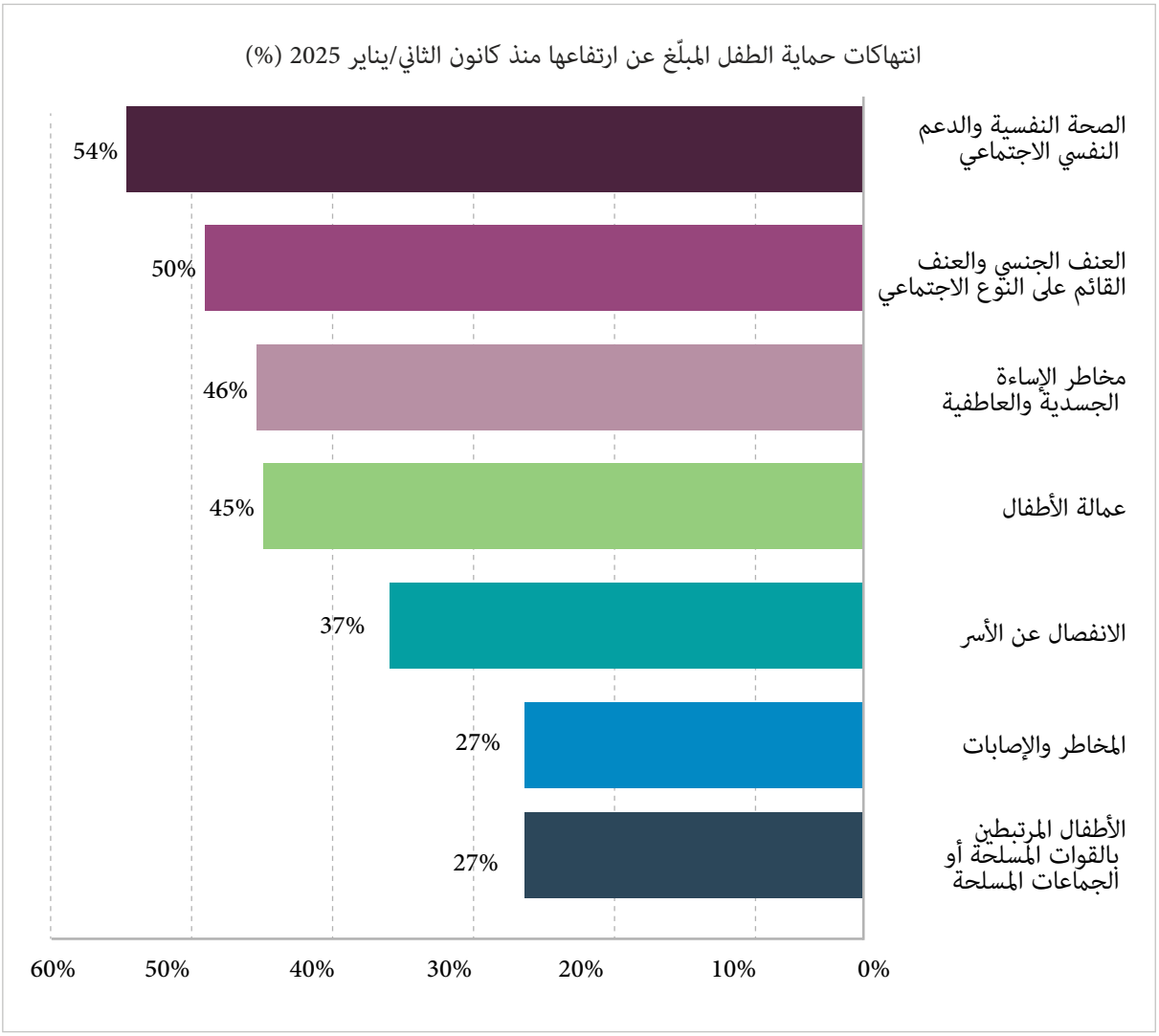

مناطق النزاع: حيث تبرز انتهاكات حماية الطفل بشكلٍ ملحوظ

يُظهر تحليلٌ إضافيٌّ للردود الواردة من المناطق المتأثرة بالنزاعات أن ارتفاع انتهاكات حماية الطفل المذكورة أعلاه تبرز بشكلٍ أكبر في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة.

من بين 401 مشاركًا في الاستطلاع، أفاد 236 مشاركًا (69% ممن قدموا معلومات عن بلدانهم) بأنهم يعملون في بلدان متأثرة بنزاعات مسلحة.

وأفاد المشاركون العاملون في تلك المناطق بحدوث تدهور ملحوظ في حماية الأطفال مقارنةً بنظرائهم في المناطق غير المتأثرة بالنزاعات. وأفاد أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين (76.7%) في البلدان المتأثرة بالنزاعات عن زيادة انتهاكات حماية الطفل، مقابل 65.1% في البلدان غير المتأثرة بالنزاعات.

ويبرز هذا الفرق بشكل خاص عند دراسة مدى خطورة هذه الزيادة، حيث أفاد 53% من المشاركين من المناطق المتأثرة بالنزاعات عن حدوث زيادة ملحوظة في الانتهاكات، مقارنةً بـ 26% من المشاركين من المناطق غير المتأثرة بالنزاعات.

وتُظهر العديد من الانتهاكات تفاوتات كبيرة بين المناطق التي تشهد نزاعًا وتلك التي تخلو منه:

- المخاطر والإصابات: 36% في مناطق النزاع مقابل 9% في المناطق التي تخلو من النزاع
- تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة: 32% مقابل 9%
- تشتت شمل الأسر: 43% مقابل 24%
- عمالة الأطفال: 53% مقابل 31%

تشير هذه النتائج إلى أن خفض التمويل يتفاعل مع ديناميات الصراع، فينجم عنه تدهور حاد في سلامة الأطفال، حيث تتقلص خدمات الحماية في البيئات التي يكون فيها التعرض للعنف والنزوح والضغوط الاقتصادية مرتفعًا للغاية بالفعل.

Image Credit: UNICEF/UN1846068/El Baba

أثر توضيحي: خفض التمويل على مختلف السياقات

تُظهر الأدلة الميدانية كيف تتجلى هذه المخاطر على أرض الواقع. ففي كولومبيا، أفاد العاملون في المجال بحدوث زيادة ملحوظة في تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية في عدة مناطق. وفي هايتي، ذكر المشاركون تزايد أعداد الأطفال المنفصلين عن عائلاتهم والذين يُستدرجون إلى الانضمام إلى العصابات المسلحة، إلى جانب تصاعد الاتجار بالبشر والعنف الجنسي وعمليات طرد الأطفال غير المصحوبين بذويهم عبر الحدود. وفي نيجيريا، أفاد الشركاء بحدوث زيادة حادة في الاستغلال والإيذاء، حيث تلجأ الفتيات المراهقات إلى العمل الخطِر ويتعرّضن بشكلٍ متزايد إلى العنف الجنسي، كما أصبح الزواج المبكر أكثر شيوعًا في المجتمعات المتضررة.

وفي الصومال، أدى انخفاض التمويل إلى تقييد جهود تتبع الأسر ومتابعة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، مما ترك الكثيرين منهم في ظروف معيشية غير آمنة لفترات طويلة. فعلى سبيل المثال، في شبيلي السفلى، تسبب إغلاق مركز تعليمي آمن في حرمان أكثر من 120 طفلًا نازحًا من التعليم والحصول على خدمات الدعم النفسي الاجتماعي؛ كما انخرط بعضهم في أعمال غير آمنة، ويواجه آخرون خطرًا متزايدًا للزواج المبكر أو المشاركة في أنشطة ضارة.

وأفاد المشاركون في مختلف السياقات أنه، مع تقلص بيئات الحماية، يواجه الأطفال مخاطر متزايدة في ظل انخفاض الدعم الذي يقدمه البالغون وقلة البدائل الآمنة. فالأطفال الذين استفادوا سابقًا من المراقبة أو المتابعة أو الدعم المنظم، يُتركون الآن لمواجهة هذه المخاطر بمفردهم في سياقات تتسم بالعنف والضغوط الاقتصادية وعدم الاستقرار.

وكما ذكر أحد المشاركين في نيبال:

"لا يؤثر خفض المساعدات على الخدمات فحسب. بل يؤثر على الطفولة نفسها. فكل برنامج يتم تقليصه، وكل موعد يتم تأجيله، وكل فرصة ضائعة، تقوّض ثقة الأطفال بأنفسهم، وسلامتهم، ومستقبلهم. وبالنسبة لكثيرين منهم، تمتد هذه التأثيرات لسنوات طويلة وتُشكّل مسارات حياتهم بطرق لا يمكن لأي ميزانية أن تُحيط بها أو تُعوّضها."

والمسار واضح. فمع انخفاض التمويل، يزداد تعرّض الأطفال للعنف والاستغلال والتجنيد والانفصال عن ذويهم والأذى النفسي. ويتمثل الأثر التراكمي في تآكل مستمر للظروف التي تحمي الأطفال، مع إمكانية ظهور عواقب ستتجاوز بكثير فترة الأزمة المباشرة.

Image Credit: UNICEF/UNI792784/Herold Joseph

نطاق خفض تمويل حماية الطفل ومساره

خفض واسع النطاق ومتزايد في الميزانية

أكد استطلاع عالمي أجراه التحالف وشمل **401 مشاركًا من 68 دولة** أن خفض تمويل برامج حماية الطفل كان **واسع النطاق وحادًا**. منذ كانون الثاني/يناير 2025:

- أفاد **84%** من المشاركين عن خفض تمويل عمليات حماية الطفل لديهم
- أفاد **50%** **عن** فقدان **أكثر من 40%** من تمويلهم
- أفاد **12%** بحدوث خفض بنسبة **81% إلى 100%**، ما ترتب عليه إلغاء الخدمات في بعض المواقع
- أبلغت **نسبة 3% فقط** بزيادة في ميزانيات حماية الطفل

وبالنسبة للتحالف، لا يهدف تحليل اتجاهات التمويل إلى رصد التدفقات المالية فحسب. بل يرى أن مستويات التمويل تُعدّ مؤشرًا على **قدرة النظام الإنساني على منع وقوع الضرر، والاستجابة للانتهاكات، ودعم خدمات حماية الطفل على أرض الواقع.** ومع تفاقم هذه التخفيضات، فقدت **العديد من المنظمات قدرتها على الحفاظ على تغطية برامج حماية الطفل أو استمراريتها بالمستوى المطلوب.**

شكل: التغير في الميزانية التشغيلية حسب نوع المنظمة

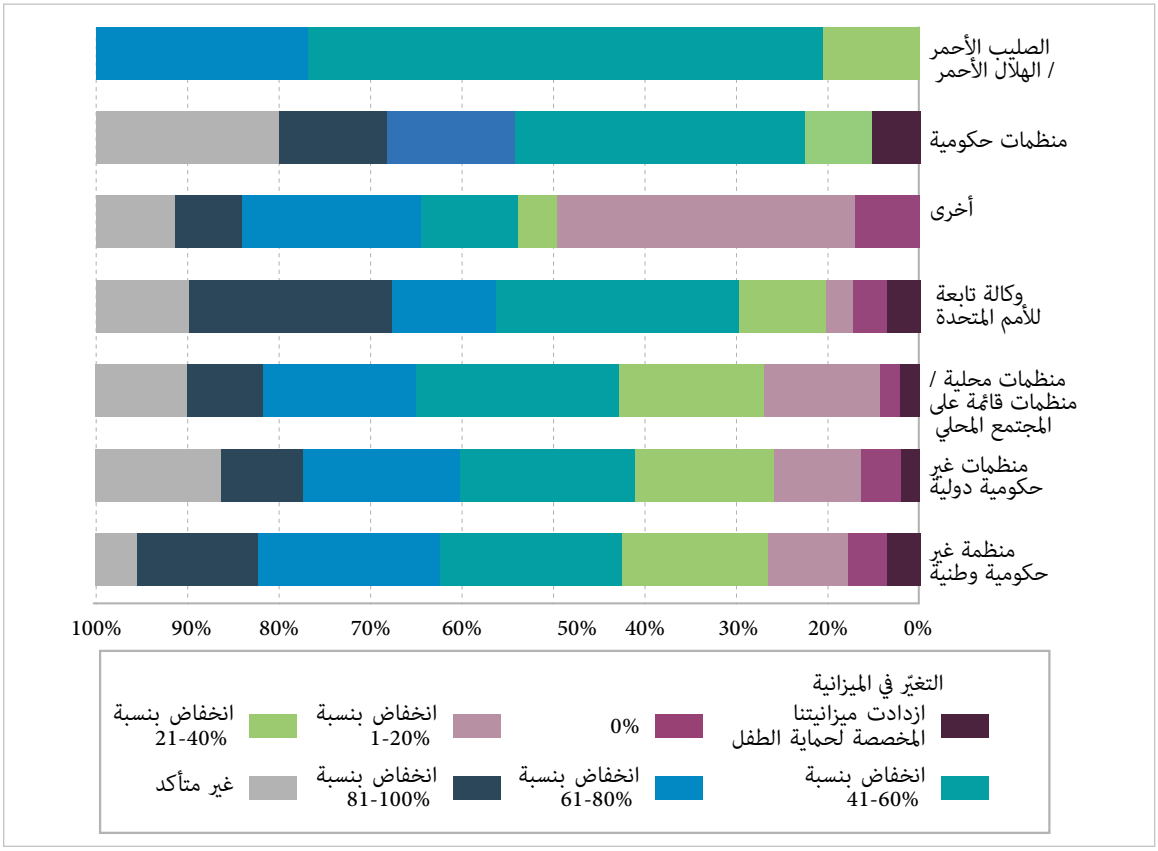

تأثيرات غير متناسبة على مختلف أنواع المنظمات

تؤثر تخفيضات التمويل على جميع أنواع المنظمات، لكن، يختلف نطاقها وتداعياتها باختلاف الجهات الفاعلة.

أبلغت المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات المحلية/القائمة على المجتمع المحلي عن أعلى نسبة من تخفيضات التمويل بشكل عام: إذ أفادت نسبة **89% من المنظمات غير الحكومية الوطنية و87% من المنظمات المحلية/القائمة على المجتمع المحلي** بحدوث تخفيضات في ميزانيات حماية الطفل منذ كانون الثاني/يناير 2025. بالإضافة إلى ذلك، أفاد أكثر من نصف (53%) المنظمات غير الحكومية الوطنية التي شملها الاستطلاع عن فقدان أكثر من 40% من تمويل حماية الطفل.

كما وردت تقارير عن حدوث انخفاضات حادة في قطاعات أخرى من منظومة حماية الطفل، حيث أشارت 60% من وكالات الأمم المتحدة والجهات الحكومية المشاركة في الاستطلاع إلى انخفاضات تتجاوز 40%، بينما أبلغت 45% من المنظمات غير الحكومية الدولية عن انخفاضات تتجاوز هذا الحد. ورغم أن المنظمات غير الحكومية الدولية أبلغت عن معدلات انخفاض أقل قليلًا من الانخفاضات الحادة مقارنةً بالمنظمات غير الحكومية الوطنية والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، فإن اتساع نطاق الانخفاضات في جميع أنواع المنظمات يُشير إلى انكماش منهجي.

شكل: المنظمات التي أبلغت عن انخفاضات حادة (>40%) حسب النوع

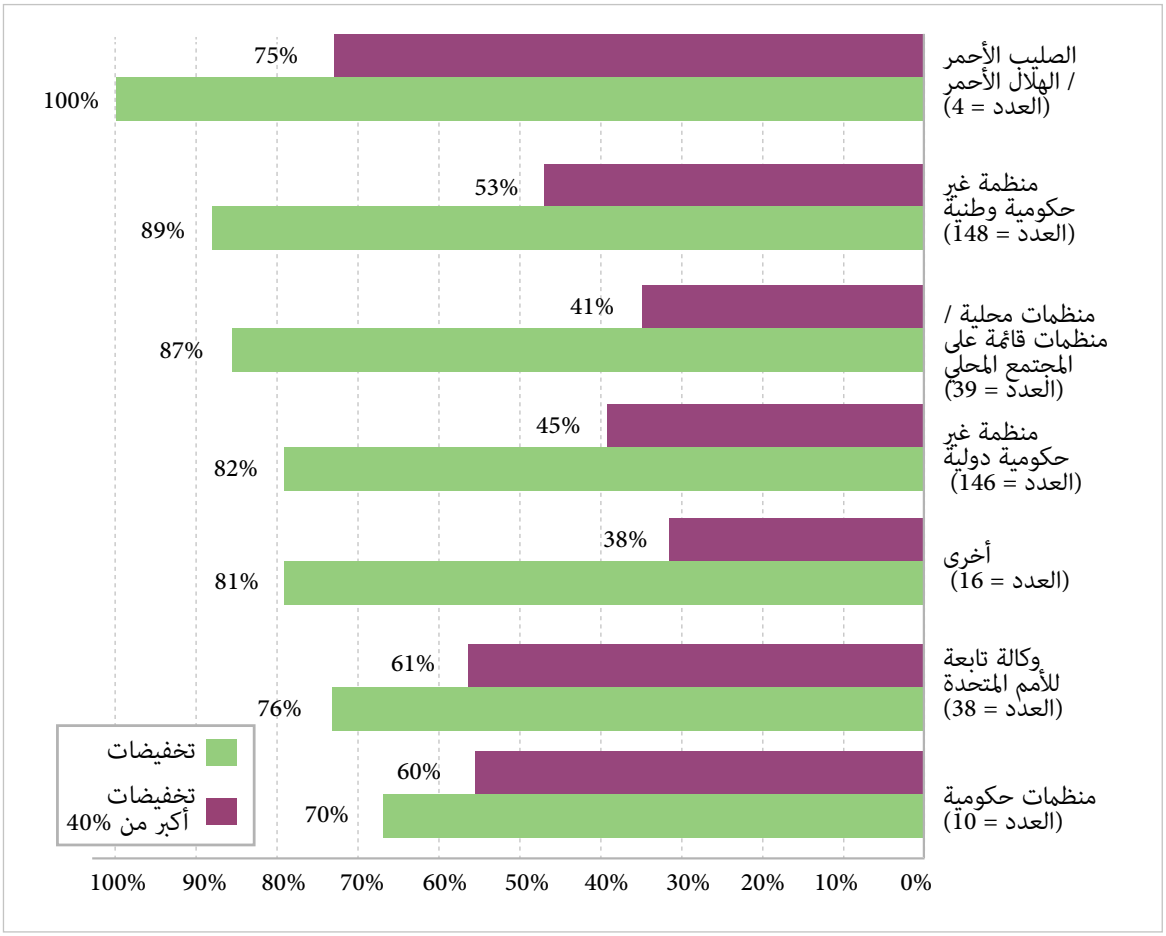

وتترتب على هذه الأنماط تداعيات بالغة الأهمية. فغالبًا ما تكون الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية هي الحاضرة بشكلٍ أوثق في المجتمعات المتضررة من الأزمات ويكون عملها أكثر استدامة. ويهدد فقدان هذه المنظمات للتمويل بشكل غير متناسب قدرتها على تقديم الخدمات في الخطوط الأمامية، والخدمات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية وآليات حماية الطفل المحلية.

ويترتب على هذه الاتجاهات تداعيات على أجندة التوطين، حيث التزمت الجهات الفاعلة الإنسانية التزامًا متزايدًا بضمان أن تُصمَّم البرامج وتُنفَّذ على المستوى المحلي قدر الإمكان، إدراكًا منها أنها ممارسة جيدة ولا مفرّ منها لتحقيق أثر مستدام. ويشير التأثير غير المتناسب للخفض الحالي في التمويل على الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية إلى أن التقدم المحرز في هذا المجال قد يظل هشًا. وثمة خطر يهدد بتضاؤل المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في تعزيز القيادة والقدرات المحلية إذا لم تتلقَ هذه المنظمات دعمًا خلال فترة الانكماش.

وفي الوقت نفسه، يمكن ألا تؤدي التخفيضات الكبيرة التي أبلغت عنها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى تقييد برامجها التشغيلية فحسب، بل أيضًا إلى تقييد الدعم الفني، وترتيبات الشراكة، وآليات المِنح الفرعية، ووظائف التنسيق، التي تساهم جميعها في استدامة عمل الجهات الفاعلة المحلية.

وتُظهر هذه التوجهات تزايد الضغوط على منظومة حماية الطفل بأكملها، حيث يؤثر أي تقليص في أي مستوى على المستويات الأخرى.

"كان لدينا شبكة واسعة من شركاء المجتمع المدني. والآن، توقّف عمل العديد منهم - رغم أنهم كانوا الأقرب إلى المجتمعات المحلية."
— مقابلة مع جهة اطلاع رئيسية، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

UNICEF/UN0798784/Sujan

تفاوت حدة التخفيضات إقليميًا

تُشير التقارير إلى خفض التمويل المخصص لحماية الطفل في جميع المناطق. وقد سجلت الأمريكيتان أعلى نسبة تخفيضات (91.1%). كما تبرز تخفيضات حادة بشكل خاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا، حيث أفاد 56% و67% من المشاركين عن حدوث تخفيضات تتجاوز 40% على التوالي.

بينما سجلت أوروبا وآسيا الوسطى نسبًا أقل نسبيًا من التخفيضات الحادة، إلا أن النمط العام لا يزال يشير إلى انخفاض كبير وواسع النطاق في التمويل.

شكل: التخفيضات الحادة في تمويل حماية الطفل حسب المنطقة

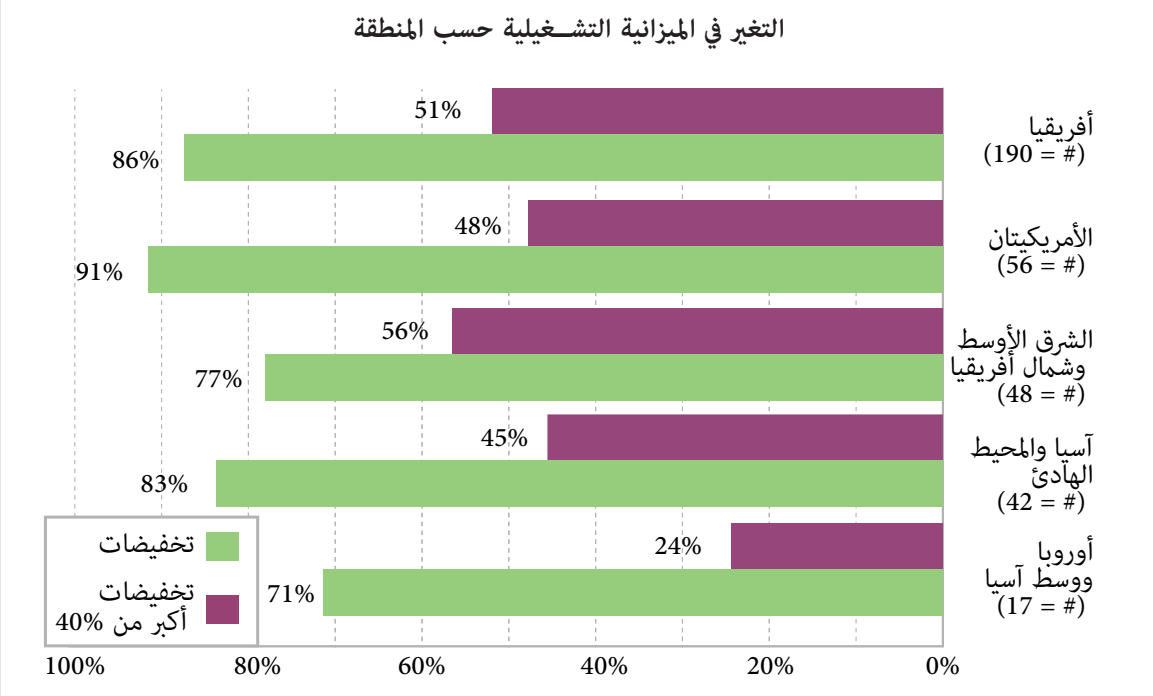

توقعات التمويل وهشاشة خطط التمويل لعام 2026

أكدت المنظمات، خلال مقابلات أجريت مع جهات الاطلاع الرئيسية، أن بيئة التمويل لا تزال غير مستقرة إلى حد كبير. وأعرب العديد منها عن مخاوف متزايدة بشأن عدم تجديد خطط التمويل، وعدم الموافقة على مِنح المرحلة الثانية، ومحدودية مصادر التمويل البديلة المتاحة.

"لا تحصل مقترحات حماية الطفل الجديدة على الموافقة، كما أن حالات عدم تمويل المراحل الثانية تتزايد زيادة ملحوظة."

— مقابلة مع جهة اطلاع رئيسية، جهة فاعلة عالمية في مجال حماية الطفل

ونتيجة لذلك، تتوقع العديد من الوكالات انكماشًا متزايدًا في عام 2026، مع انخفاض القدرة على الاحتفاظ بالموظفين والشراكات وضمان استمرارية البرامج. وتُهدد هذه التوجهات، ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة لمعالجتها، بتفكيك أنظمة حماية الطفل في وقت يشهد تزايدًا في الاحتياجات، ما يُبدد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس ويترك الأطفال من دون دعم خدمات الحماية الأساسية.

تأثيرات خفض التمويل على تقديم خدمات حماية الطفل وإمكانية الوصول إليها

انخفاض إمكانية الحصول على خدمات حماية الطفل

أفادت الغالبية العظمى من المشاركين في الاستطلاع (91%) عن انخفاض إمكانية حصول الأطفال على خدمات حماية الطفل نتيجةً لخفض التمويل، بينما لم يُبلّغ سوى 6% منهم عن عدم حدوث تغيير. والأهم من ذلك، أفاد ما يقرب من ربع المشاركين (23%) عن إغلاق بعض الخدمات تمامًا في بعض المناطق، وأفاد أكثر من ثلثهم (37%) عن حدوث انخفاضات كبيرة، ما يعني أن 6.4% من المشاركين يشهدون تأثيرات بالغة على توافر الخدمات.

وتُظهر الأنماط الإقليمية تأثرًا متفاوتًا، ولكنه واسع النطاق. تُشير التقارير إلى أن أفريقيا شهدت أكبر انخفاض في إمكانية الحصول على خدمات حماية الطفل، حيث لاحظ 96% من المشاركين تراجعًا في توافر هذه الخدمات، بينما أبلغ 67% عن انخفاضات كبيرة أو إغلاقات. ورغم أن مناطق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وآسيا الوسطى سجلت مستويات أقل نسبيًا من الأثر الشديد بنسبة 49% و41% على التوالي، إلا أن غالبية المشاركين في كل منطقة أشاروا إلى تراجع حصول الأطفال على خدمات الحماية.

وتؤكد هذه النتائج أن تخفيضات التمويل تُخفض بدورها توافر خدمات حماية الطفل وتنفيذها بشكل سليم في سياقات متعددة. ويُضعف ذلك على أرض الواقع الجهود المبذولة للوقاية وقدرات الاستجابة على حد سواء، مما يُعرّض المزيد من الأطفال للخطر ويُقلل من إمكانية حصولهم على الدعم في الوقت المناسب.

شكل: انخفاض إمكانية الحصول على خدمات حماية الطفل حسب المنطقة

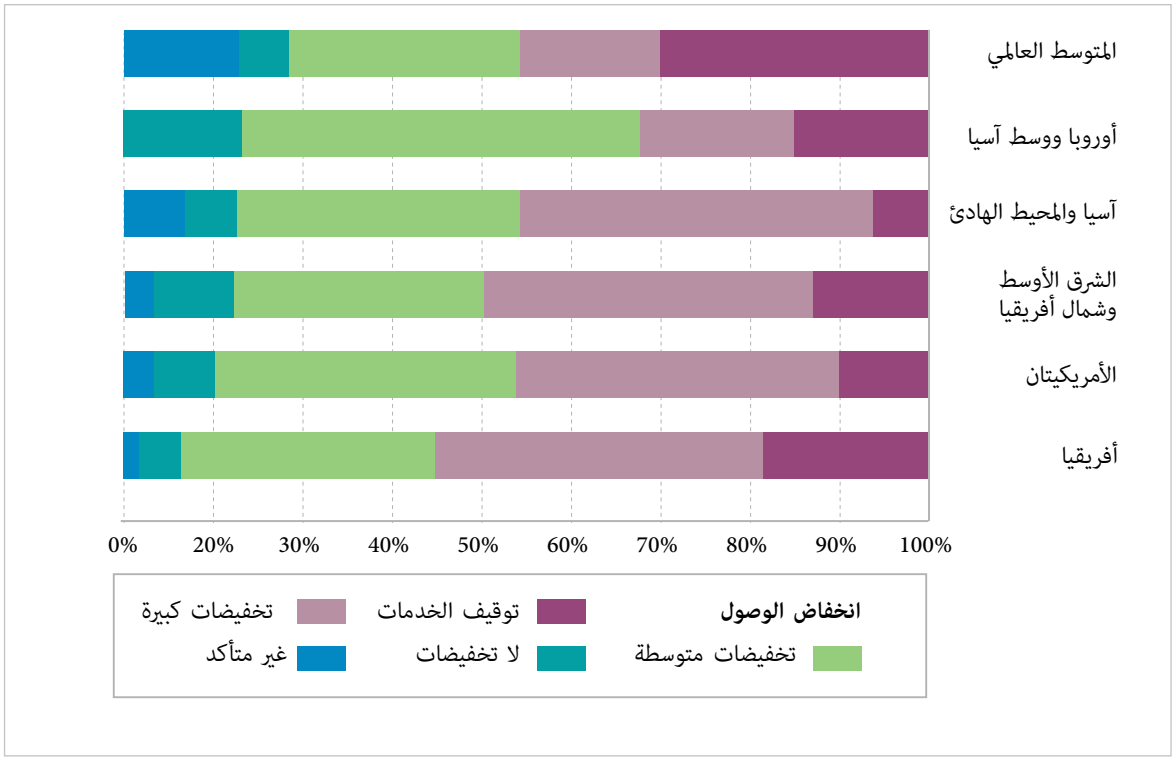

تكيّف المنظمات بهدف مواجهة انخفاض التمويل يعكس انكماشًا واسع النطاق في الخدمات

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن معظم المنظمات تتكيف مع انخفاض التمويل من خلال فرض تدابير تُقلص بشكل مباشر من نطاق برامج حماية الطفل وأثرها. وتشمل الاستراتيجيات الأكثر شيوعًا تقليل عدد الأطفال المستفيدين من البرامج، وتضييق نطاق تغطيتها الجغرافية، وخفض عدد الموظفين أو المتابعة الميدانية. كما أفادت العديد من المنظمات بتعليق أنشطة أو خدمات محددة أو إغلاقها.

وأفاد أكثر من ثلث المنظمات أيضًا بأنها تعطي الأولوية للحالات الأكثر خطورة، أو تعمل على دمج حماية الطفل في قطاعات أخرى لخفض التكاليف.

ورغم أن هذه الاستراتيجيات قد تُساعد في الحفاظ على استمرارية الخدمات، ولو كانت محدودة، إلا أن المشاركين في الاستطلاع حذّروا من أنها غالبًا ما تأتي على حساب التوعية الوقائية، والمتابعة المستمرة، والقدرة على الاستجابة قبل أن تتفاقم المخاطر.

وبشكل عام، تُشير هذه النتائج إلى أن وسائل التكيّف السائدة تأخذ شكل تقليص نطاق البرامج: أي **خدمة عدد أقل من الأطفال في مواقع أقل حيث يتلقون خدمات أقل**، إلى جانب الاعتماد المتزايد على أساليب تنخفض تكلفتها وتقدم تدخلات أقل، في وقت تتصاعد فيه المخاطر وتتراجع فيه القدرات الفنية.

شكل: أساليب التكيّف مع انخفاض تمويل برامج حماية الطفل

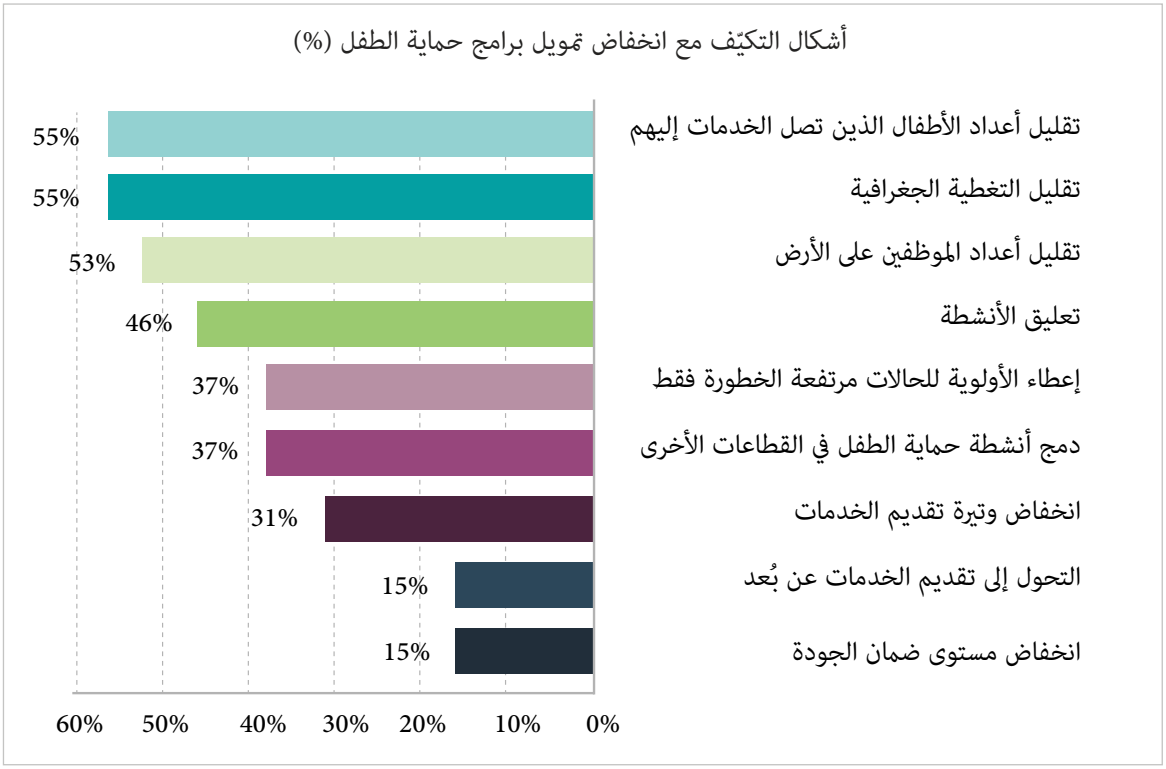

الاعتماد المتزايد على آليات حماية الطفل القائمة على المجتمع المحلي

تحتل نُهج حماية الطفل القائمة على المجتمع المحلي مكانة كبيرة في الأساليب التي تعتمدها الجهات الفاعلة للتكيّف مع تقلص التمويل. وقد كرر المشاركون في الاستطلاع ذكر الآليات القائمة على المجتمع المحلي بوصفها استراتيجية رئيسية للحفاظ على مستوى معيّن من الحماية في ظل تقلص الخدمات الرسمية. لكن هذه النُهج تُعتبر هي نفسها من بين التدخلات الأكثر تأثرًا بخفض التمويل، حيث أفاد 41% من المشاركين عن تضرر أنشطة حماية الطفل القائمة على المجتمع المحلي. وعلى أرض الواقع، يظهر هذا في الاعتماد المتزايد على الجهات الفاعلة المجتمعية لتعويض نقص الكوادر المتخصصة، ولا يصاحبه غالبًا استثمارٌ موازٍ في التدريب أو الإشراف أو الدعم المالي. ويتناول قسما ''تدخلات حماية الطفل الأكثر تأثرًا بخفض التمويل'' و ''الممارسات والابتكارات الناشئة'' آثار هذا التحول بمزيد من التفصيل.

يعكس ذلك نمطًا أوسع، وهو: التكيّف في ظل القيود بدلًا من التعزيز الاستراتيجي للقدرات. ومع تقلص وجود الجهات الدولية، أصبحت الجهات الفاعلة المحلية والقائمة على المجتمع المحلي تتولى مسؤولية أكبر في مرحلة التنفيذ، ومع ذلك، يُبلّغ الكثيرون عن قدرة محدودة على الوصول إلى التمويل الثابت الذي يمكن التنبؤ به، أو تعزيز القدرات، أو الدعم الفني.

اضطرابات في التدخلات الأساسية لحماية الطفل

يؤدي خفض التمويل مباشرةً إلى تقليص فرص استفادة الأطفال من التدخلات الأساسية التي تهدف إلى حمايتهم في مختلف السياقات الإنسانية. وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن الخدمات التي تتطلب وجود كوادر دائمة وخبرات متخصصة هي من بين الخدمات الأكثر تضررًا. كما أكدت الجهات المطلعة الرئيسية أن تقليص القوى العاملة، وضعف مسارات الإحالة، يحرمان الأطفال من المتابعة المنتظمة أو المسارات الآمنة للرعاية.

أدت عمليات الإيقاف المفاجئة للخدمات إلى ترك الأطفال المعرضين للخطر من دون متابعة أساسية: ففقد آلاف الأطفال إمكانية الوصول إلى خدمات إدارة الحالات، وأُغلق ما يقرب من نصف المساحات الملائمة للأطفال في بعض العمليات، وأوقفت حالات الحماية التي بدأ العمل عليها بالفعل.

Image Credit: NICEF/UNI920445/Jospin Benek

ودرس التحليل نسبة المنظمات التي أبلغت عن تخفيضات في الخدمات حسب التدخل الذي تنفذه.

أُبلغ عن وجود تخفيضات في جميع المجالات الرئيسية لبرامج حماية الطفل. وفيما يلي نسبة المنظمات التي أبلغت عن تخفيضات في كل تدخل:

شكل: خدمات حماية الطفل الأكثر تضررًا من التخفيضات أو الإغلاق:

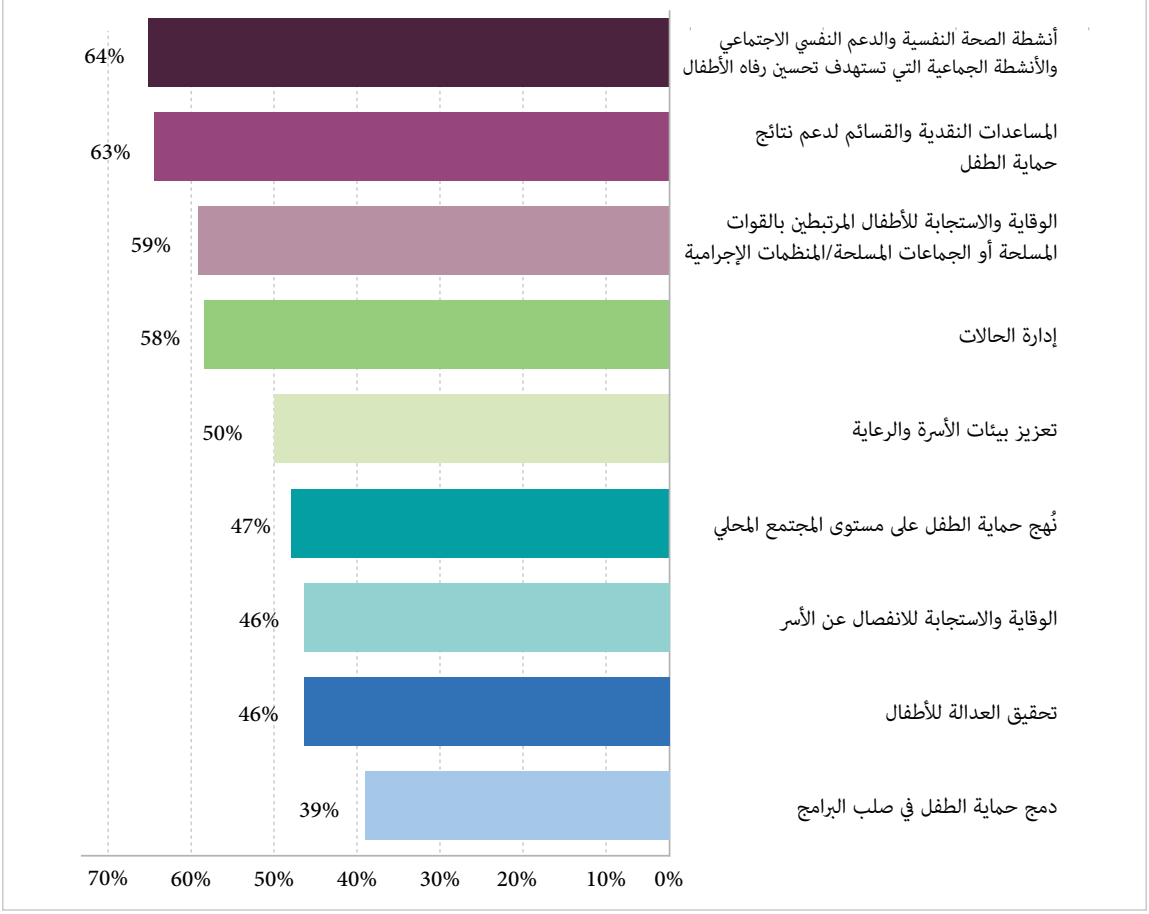

وتشير هذه النتائج إلى حدوث انخفاض في جميع جوانب برامج حماية الطفل، مما يؤثر على خدمات الاستجابة المتخصصة والتدخلات الوقائية القائمة على المجتمع المحلي. ومما يثير القلق بشكل خاص حجم الاضطراب الذي لحق بإدارة الحالات، والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، والأنشطة الجماعية المتعلقة برفاه الأطفال، والتي تُشكل الركيزة الأساسية للعديد من الاستجابات الإنسانية لحماية الطفل، وتوفر نقاط انطلاق حيوية لجهود رصد الأطفال المعرضين للخطر ودعمهم.

وتشير النسبة الأكبر من المنظمات التي أبلغت عن انخفاضات في المساعدات النقدية المخصصة لإحداث نتائج في مجال حماية الطفل، والبرامج التي تدعم الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، إلى أن الخدمات التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا تتعرض أيضًا لضغوط كبيرة.

وتشير هذه النتائج إلى انكماش واسع النطاق في برامج حماية الطفل. فبينما تُركز بيئات التمويل بشكل متزايد على أنشطة "إنقاذ الأرواح"، وفق تعريفها الضيق، يشير حجم التخفيضات إلى أن كلًا من الخدمات الوقائية وآليات الاستجابة الأساسية

تتأثران في الوقت نفسه أيضًا، وهو أمر يُهدد بإضعاف أنظمة الحماية متعددة المستويات، التي تُعتبر ضرورية لتحديد المخاطر مبكرًا، والاستجابة للإيذاء والاستغلال، ودعم تعافي الأطفال ورفاههم.

تباين إقليمي في تعطيل خدمات حماية الطفل

على الرغم من أن جميع المناطق أبلغت عن انقطاعات في خدمات حماية الطفل، إلا أن حجم التأثير ونمطه يختلفان.

وتُعدّ أنشطة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والأنشطة الجماعية المُخصصة لرفاه الأطفال من أكثر التدخلات تأثرًا في معظم المناطق، مع الإشارة إلى أن أعلى مستويات الاضطراب سُجّلت في الأمريكيتين (69.6%)، وأوروبا وآسيا الوسطى (66.7%)، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (64.4%).

كما يُظهر نظام إدارة الحالات تباينًا إقليميًا ملحوظًا، حيث سُجّلت أعلى مستويات الاضطراب في الأمريكيتين (75%). أما أفريقيا (57%) ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (52.5%) فتقتربان من المتوسط العام، بينما تُسجّل أوروبا وآسيا الوسطى (50%) ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (43.5%) معدلات أقل نسبيًا.

وبشكل عام، أفاد 62.7% من المشاركين في الاستطلاع عن تعطل المساعدات النقدية والقسائم المخصصة لحماية الطفل، وظلت هذه النسبة مرتفعة (أكثر من 60%) في جميع المناطق. سجلت الأمريكيتان (78.6%) وأوروبا وآسيا الوسطى (75%) أعلى المعدلات، ويعكس هذا المعدل الأخير على الأرجح شيوع البرامج القائمة على المساعدات النقدية في الاستجابات، كما هو الحال في أوكرانيا، حيث اعتمدت المساعدات الإنسانية بشكل كبير على المساعدات النقدية.

وتظهر نُهج حماية الطفل المجتمعية النسب الأعلى المبلّغ عنها من حيث التأثّر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (56%) وأفريقيا (52%)، مما يدل على تعطل كبير في البرامج القائمة على المجتمع المحلي وذات التوجه الوقائي في هاتين المنطقتين.

وتتباين نسب تأثر البرامج الداعمة للأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة في المناطق المختلفة. في أفريقيا (65.8%) والأمريكيتين (62.5%)، سُجّلت مستويات عالية من التعطل لدى الجهات المُقدّمة للخدمات، ما يعكس تركّز هذه البرامج في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة والعنف المسلح، بينما سُجّلت مستويات أقل نسبيًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أكّد المشاركون الرئيسيون أن سحب الدعم من إعادة دمج الأطفال المهاجرين العائدين إلى البلاد قد أدى إلى ظهور فجوات كبيرة تعجز الحكومات عن سدّها، تاركةً الأطفال المُستضعفين محرومين من الخدمات الحيوية التي كانت تُقدّمها سابقًا الجهات الفاعلة الإنسانية.

تضرر أنشطة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والأنشطة الجماعية التي تستهدف تحسين رفاه الأطفال

تشكل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والأنشطة الجماعية التي تهدف إلى تعزيز رفاه الأطفال المجالات الأكثر تضررًا من بين التدخلات، حيث أفادت 64% من المنظمات التي تُنفّذ هذه الخدمات عن انخفاض التمويل.

ووُصفت هذه الأنشطة مرارًا وتكرارًا في مختلف السياقات بأنها من أوائل ضحايا انخفاض التمويل، على الرغم من أنها نقاط انطلاق أساسية لأعمال الوقاية، وتحديد المخاوف المتعلقة بالحماية، والإحالة إلى الخدمات المتخصصة.

كما وصف المشاركون في الاستطلاع الفقدان الفوري للبيئات الآمنة التي كان يستطيع الأطفال اللعب والتعلم وتلقي الدعم النفسي فيها، فضلًا عن فقدان الميسرين الموثوق بهم الذين بنوا علاقات مع الأطفال والمجتمعات.

وفي مخيمات النزوح والمجتمعات المتضررة من النزاعات، غالبًا ما شكلت هذه الأماكن البيئة الآمنة الوحيدة المتاحة للأطفال. وقد أدى إغلاقها إلى قضاء العديد من الأطفال وقتًا أطول في بيئات غير آمنة، مما زاد من خطر تعرضهم للعنف والاستغلال وغيرهما من الأنشطة الضارة. وأشار العديد من المشاركين في الاستطلاع إلى أن انقطاع الأنشطة المنظمة والإشراف الوقائي ساهم في زيادة عمالة الأطفال والزواج المبكر ومخاطر التجنيد، حيث فقد الأطفال البدائل الآمنة.

وفي مخيم كاكوما للاجئين في كينيا، أجبر خفض التمويل المنظمات على تقليص المساحات الملائمة للأطفال، والأنشطة الترفيهية، والدعم النفسي الاجتماعي. وأفاد المشاركون في الاستطلاع عن نقص عدد الموظفين المدربين المتاحين لمتابعة حالات الإساءة والاستغلال والانفصال عن الأسر والعنف الجنسي.

وتظهر حالات مماثلة في غزة، حيث أفادت اليونيسف بأن جميع الأطفال يحتاجون لخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وقد أدى تعليق أنشطة الرفاه الجماعي والمساحات الآمنة إلى إزالة إحدى البيئات المنظمة القليلة المتاحة للأطفال الذين يعيشون تحت وطأة القصف والنزوح. وذكر مقدمو الرعاية ازدياد القلق والانطواء والعدوانية لدى الأطفال وفقدانهم لمهارات التأقلم بعد تقليص هذه الخدمات.

الآثار على البرامج المخصصة للأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة/المنظمات الإجرامية

البرامج

أفادت 59% من المنظمات التي تُنفذ برامج لدعم الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بحدوث انخفاض في التمويل.

تؤدي هذه البرامج دورًا حاسمًا في منع التجنيد، ودعم الانسحاب من الجماعات المسلحة، وتيسير إعادة دمج الأطفال الذين يتركونها. وأفاد المشاركون في الاستطلاع بأن خفض التمويل يؤثر على أنشطة الوقاية ودعم إعادة الدمج على حد سواء، مما يُضعف آليات حماية الأطفال في المناطق المتضررة من النزاعات.

كما وصف المشاركون من سياقات مختلفة كيف أن تقليص البرامج المتخصصة يزيد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، قُلص الدعم المقدَّم بهدف إعادة دمج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقًا بالجماعات المسلحة، ويزيد ذلك من احتمالية إعادة تجنيدهم عندما يفقدون إمكانية الوصول إلى الخدمات والمساعدات الأساسية. وأفادت إحدى جهات الاطلاع الرئيسية أنه بسبب نقص الدعم المستدام في أعقاب خفض التمويل:

> **"يُجبر الأطفال الذين تركوا الجماعات المسلحة على الانضمام إليها مجددًا لتأمين قوت يومهم بسبب نقص الدعم نتيجةً للتخفيضات".**
>
> **— مستجيب من جمهورية أفريقيا الوسطى**

وأشار المشاركون في الاستطلاع أيضًا إلى أن تقليص خدمات الحماية القائمة على المجتمع المحلي والمساحات الآمنة في المناطق المتضررة من النزاعات قد أضعف عمليات المتابعة والكشف المبكر عن مخاطر التجنيد. كما أفادت التقارير في بعض الحالات بأن بعض الأطفال الذين ينتمون إلى أسر مستضعفة اقتصاديًا يلجؤون إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة كاستراتيجية للبقاء على قيد الحياة عند تقليص برامج المساعدة.

التأثير على إدارة الحالات

تأثرت إدارة الحالات، التي يعتبرها الكثيرون من أهم التدخلات الوقائية التي يحتاج إليها الأطفال الأكثر عرضة للخطر، بشكل كبير أيضًا. إذ أفادت 58% من المنظمات التي تُطبّق إدارة الحالات عن انخفاض في التمويل المخصص لهذه الخدمة.

وتتجلى هذه التخفيضات في تخفيض أعداد الكوادر البشرية، وضعف الإشراف، وتراجع الاستمرارية التشغيلية. وحتى في بيئات التمويل التي تُولي الأولوية بشكل متزايد للأنشطة "المنقذة للأرواح" وفق تعريفها الضيق، تشير البيانات إلى أن إدارة الحالات لم تكن في منأى عن التقليص الحاد.

ففي أوغندا مثلًا، أصبح كل عامل في مجال إدارة الحالات مسؤولًا الآن عما يصل إلى 100 طفل، بعد أن كان يتولّى سابقًا الإشراف على نحو 25 حالة فحسب. وعند زيادة عدد الحالات لكل عامل على هذا النحو، يغدو من المستحيل الاستمرار في إجراء التقييمات الشاملة، والتخطيط للحالات الفردية، ووضع خطط السلامة، ومتابعة الحالات بشكلٍ منتظم. ويُفيد الممارسون بأنهم أصبحوا يلجؤون إلى أسلوب الفرز حسب الأولوية، إذ أصبح الاهتمام المستمر من نصيب الحالات الأشد حدةً وحدها.

كما يؤثر تقليص دورات المشاريع سلبًا على استمراريتها. على سبيل المثال، أشار المشاركون في لبنان إلى أنه، في حين قد تستلزم الحالات المعقدة ستةً إلى تسعة أشهر من العمل المتواصل، لا يدعم التمويل في أغلب الأحيان إلا التدخل الجزئي فحسب، مما يُضعف إجراءات تحديد المصالح الفضلى ونتائج الحالات على المدى البعيد.

وتتآكل الجودة تحت ثقل الأعباء الوظيفية المُفرطة، والإشراف المتضائل، والكفاءة الفنية المتدهورة، والجداول الزمنية المضغوطة. وفي أمريكا اللاتينية، يُفيد العاملون في إدارة الحالات بأنهم باتوا يلجؤون بصورة متزايدة إلى طلب التوجيه لكل حالة على حدة من المستشارين الفنيين، وذلك بسبب تراجع القدرات الإشرافية. وعلى الرغم من أن ذلك قد يُخفف من المخاطر الوشيكة التي تهدد كل عميل على حدة، فإنه يرسم صورة منظومة آخذة في الانهيار جراء إضعاف آليات الإشراف المنظّم التي تُشكّل الركيزة الأساسية للإدارة الآمنة والفعّالة للحالات.

ويتفاقم تدهور منظومة الإحالة جراء هذه الضغوط. وكما أوضح أحد المشاركين:

> **"لقد تضرر مسار الإحالة ورسم خرائط الخدمات تضررًا بالغًا، نظرًا لإغلاق كثير من المؤسسات والمنظمات برامجها بسبب شح التمويل."**

وتكشف هذه النتائج أن أثر خفض التمويل لا يقتصر فقط على تقليص التغطية، بل يعمل كذلك على إضعاف جودة إدارة الحالات ونزاهتها بصورة تدريجية. فحين تضعف إدارة الحالات، يفقد الأطفال الأكثر هشاشةً، ممن يواجهون العنف والاستغلال والإساءة والانفصال عن ذويهم أو خطر التجنيد، الرعاية المستمرة والدعم المنسق، وهما عاملان ضروريان لضمان سلامتهم الأساسية وتعافيهم على المدى البعيد.

Image Credit: UNICEF/UNI753054/Sánchez

تضرر الوقاية والاستجابة للانفصال عن الأسر

في حين أُبلغ عن خفض تمويل الخدمات المعنية بانفصال الأطفال عن أسرهم في مختلف السياقات، بلغت حدة التأثير ذروتها في البيئات المتأثرة بالنزاعات، إذ تُفيد 50% من المنظمات التي تقدم الخدمات في حالات الانفصال عن الأسر بحدوث تخفيضات في التمويل المخصص لها.

وأفاد المشاركون بأن **خدمات تتبع الأسر ولم الشمل إما أُخِرَت أو عُلقَت جراء خفض التمويل**، مما ترك الأطفال المنفصلين عن أسرهم وغير المصحوبين بذويهم في أوضاع غير مستقرة لفترة طويلة. وفي بعض السياقات، مكث الأطفال في ظروف رعاية مؤقتة لفترات مطوّلة من دون بذل جهود فعلية لتتبع ذويهم، فيما تعطّلت إجراءات لم الشمل عبر الحدود.

وفي **الصومال** على سبيل المثال، أفاد المشاركون عن تراجع السعة المخصصة لتتبع الأسر والمتابعة، مما أبقى الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في ظروف غير آمنة لفترات مطوّلة.

كما أدى خفض أعداد الكوادر البشرية إلى الحد من متابعة الأطفال المكفولين أو المشمولين بالرعاية البديلة. وقد أفضى انسحاب العاملين في إدارة الحالات إلى توقّف إجراءات التقييم المنتظم للأطفال غير المصحوبين بذويهم وفقدانهم للدعم، مما زاد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال الذين يعيشون أصلًا في أوضاع هشّة.

التأثيرات على برامج الوقاية في مجال حماية الطفل

أشارت المنظمات باستمرار في المقابلات التي أُجريت مع جهات الاطلاع الرئيسية إلى حدوث تحوّل في أولويات الجهات المانحة، حيث باتت موجّهة نحو تحقيق النتائج في سياقات الطوارئ بتعريفها الضيق. وكثيرًا ما يطال خفض التمويل التدخلات التي لا تُعدّ "منقذةً للأرواح" بصورة مباشرة قبل سواها، ومن بينها الوقاية المجتمعية، ودعم الأبوّة والأمومة، والبرامج التي تستهدف المراهقين، وسائر مناهج التدخل المبكر الرامية إلى التخفيف من الأضرار قبل تصاعدها.

وتعكس نتائج الاستطلاع هذا النمط؛ إذ تُفيد نصف المنظمات المنفِّذة لتدخلات تهدف إلى دعم الأسر عن خفض التمويل، فيما تُفيد 47% منها عن خفض في تمويل نُهج حماية الطفل القائمة على المجتمع المحلي.

وحذّرت جهات الاطلاع الرئيسية من أن تقليص هذه الآليات الوقائية متعددة الطبقات يُضعف القدرة على تحديد المخاطر في وقت مبكر والحدّ منها، مما يُفضي إلى تصاعد تعرّض الأطفال للاستغلال والعنف والتجنيد وسائر مخاطر الحماية.

وتُشير هذه الاتجاهات إلى أن القيود التمويلية الراهنة لا تقتصر على تقليص توافر الخدمات، بل تؤدي أيضًا إلى تضييق نطاق برامج حماية الطفل لتقتصر على وظائف الاستجابة الحادة، مع تراجع الاستثمار في النُهج الوقائية التي تُديم السلامة على المدى البعيد.

العوامل القطاعية المؤثرة على حماية الطفل

أشار المشاركون في الاستطلاع مرارًا إلى أن خفض التمويل في القطاعات الأخرى، مثل الصحة والتعليم والمأوى والتغذية والأمن الغذائي، يُفاقم المخاطر التي تحدق بحماية الطفل. فعندما تفقد الأسر إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، يرتفع احتمال انسحاب الأطفال من المدارس، ودفعهم إلى العمل، وتعرضهم للاستغلال، أو فصلهم عن مقدمي الرعاية.

وذكر المشاركون عدة مسارات يؤثر من خلالها خفض تمويل البرامج التعليمية على الأطفال، ومنها إغلاق أماكن التعلم المؤقتة والمدارس أو تقليص ساعات عملها؛ ووقف برامج التغذية المدرسية التي كانت تحفز الحضور؛ وسحب المواد التعليمية والزي المدرسي ودعم الرسوم الدراسية؛ وانقطاع برامج الدروس الخصوصية والدعم الأكاديمي. وترك المعلمون وظائفهم في بعض الحالات بسبب عدم دفع رواتبهم، مما قلل من فرص حصول الأطفال على التعليم.

وفي كثير من الحالات، دُفع الأطفال إلى ترك التعليم مجددًا بعد وقت قليل من عودتهم إلى مدارسهم بعد فترات من النزاع أو النزوح. وسلط المشاركون الضوء على آثار ذلك على الفتيات بالأخص، إذ كانت مخاطر التسرب من التعليم والزواج المبكر أكبر عليهن عند سحب الدعم التعليمي.

ففي مخيم كاكوما للاجئين في كينيا على سبيل المثال، أُبلغ عن انخفاض المساعدات الغذائية بالتزامن مع تقليص خدمات حماية الطفل، حيث وصفت الأسر معاناة أطفالها من الجوع وإغلاق المساحات الآمنة، مما زاد من الضغوط على مستوى الأسرة وجعل الأطفال أكثر عرضة لعمالة الأطفال وسوء المعاملة والاستغلال.

وبالمثل، في الصومال، اقترن إغلاق أماكن التعلم المؤقتة وتراجع فرص الحصول على الخدمات الأساسية بارتفاع معدلات التسرب من التعليم وآليات التكيّف الضارة، بما في ذلك عمالة الأطفال والزواج المبكر، حيث تكافح الأسر من أجل البقاء في ظل غياب الدعم.

Image Credit: UNICEF/UNI501901/Eyad El Baba

وفي غزة، دفع تخفيض المساعدات النقدية وانهيار الخدمات الأساسية الأسر إلى تبني استراتيجيات تكيّف سلبية، حيث أفاد مقدمو الرعاية عن إرسال الأطفال للعمل أو إبعادهم عن أماكن إقامتهم الآمنة لتلبية الاحتياجات الأساسية، مما يزيد بشكل مباشر من مخاطر الاستغلال والأذى طويل الأمد.

وتؤكد هذه الأمثلة أن تخفيضات التمويل في مختلف الاستجابات الإنسانية لا تُقلص برامج حماية الطفل فحسب، بل تُسرّع أيضًا من تفاقم الأسباب الكامنة وراء الأذى الذي صُممت هذه البرامج في الأساس لمنعه.

الأثر على الالتزام بالمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني

Image Credit: UNICEF/UNI684272/Juan Haro

في حين يبيّن نظام إدارة الحالات تدهور الجودة على مستوى الخدمات المقدمة، إلا أن المشاركين في الاستطلاع أفادوا بأن هذا التأثير يمتد ليشمل جميع جوانب المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني.

إذ تُقوّض تخفيضات التمويل قدرة المنظمات على الالتزام بالمعايير. وتُشير المنظمات غير الحكومية الوطنية إلى أعلى نسبة تأثر، حيث أفاد 73% منها عن ترتب آثار كبيرة أو كبيرة جدًا على قدرتها على الوفاء بالمعايير الدنيا. وتليها وكالات الأمم المتحدة بنسبة 70%، بينما أبلغت المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المحلية والجهات الحكومية عن مستويات مماثلة من الضغط.

وذكرت جهات الاطلاع الرئيسية ضغوطًا هيكلية تؤثر على معايير متعددة، منها: زيادة أعباء العمل، وتراجع الإشراف، وضعف مسارات الإحالة، وتقلص فرص الحصول على الخدمات المتخصصة، وانخفاض الاستثمار في آليات الحماية والمشاركة والتقييم.

وتُشير هذه النتائج إلى أن العواقب المترتبة على تخفيضات التمويل تتجاوز التدخلات الفردية، إذ تُؤثر أيضًا على الامتثال للمعايير الفنية ومعايير المساءلة الأساسية التي تُشكل أساس برامج حماية الطفل الآمنة والأخلاقية والفعالة. وفي هذا السياق، لا يعكس تراجع الالتزام بالمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني تحديات متفرقة في التنفيذ، بل يعكس ضعفًا أوسع نطاقًا في الأنظمة المصممة لضمان حصول الأطفال على حماية عالية الجودة وقائمة على الحقوق.

يستمر تقديم بعض الخدمات الأساسية، لكنها تشهد تراجعًا متزايدًا في نطاق تغطيتها وعمقها وجودتها

أدى خفض التمويل إلى تقليص قدرة المنظمات بشكل كبير، بغض النظر عن نوعها، على تلبية المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني. **وكانت المنظمات غير الحكومية الوطنية هي الأكثر تضررًا**، حيث أبلغت **73%** منها عن تأثرها تأثرًا كبيرًا أو كبيرًا جدًا، ما يتوافق مع نتائج سابقة تشير إلى أنها شهدت المستوى الأكبر من تخفيضات الميزانية. وتليها **وكالات الأمم المتحدة** بنسبة **70%**، بينما تتراوح النسب التي أبلغت عنها **المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المحلية/منظمات المجتمع المحلي والحكومية وغيرها من المنظمات** حوالي نسبة **60%**، مما يشير إلى أن المنظومة بأكملها تشهد ضغطًا واسع النطاق. وأكدت جهات الاطلاع الرئيسية أيضًا على أن مواصلة الالتزام بالمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني أصبح أكثر صعوبة بسبب **كثرة الحالات وتزامنها مع انخفاض الإشراف، وضعف مسارات الإحالة، وتقلص فرص الحصول على الخدمات المتخصصة** (بما في ذلك الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، والدعم القانوني، والرعاية البديلة)، **وتراجع الموارد المخصصة للحماية والمساءلة وآليات التقييم.** وجديرٌ بالذكر أن أكثر من أبلغ عن تضرر كبير للغاية من المشاركين هي **وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية**، ويلفت ذلك النظر إلى أن الجهات المسؤولة عن التغطية التشغيلية الرئيسية - وأولئك الأقرب إلى المجتمعات - هي الجهات التي تواجه أصعب التحديات في الحفاظ على جودة البرامج

تضرر الكوادر والقدرات الفنية في مجال حماية الطفل

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن البرامج الأكثر تضررًا من حيث القدرة على توفير الكوادر، والتي تأثرت سلبًا بشدة جراء خفض التمويل، هي تلك التي تركّز على مجالين يثيران قلقًا كبيرًا وهما: إدارة الحالات، والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وهاتان هما الوظيفتان الأساسيتان اللتان سبق الإشارة إليهما على أنهما الأكثر تضررًا. وبالتالي، فإن تراجع الكوادر والخبرات الفنية المتخصصة يُفاقم التراجع في جودة الخدمات، كما ذُكر آنفًا.

وأفاد المشاركون في الاستطلاع، من مختلف أنواع المنظمات، بحدوث اضطراب كبير في القدرة على توفير القوى العاملة، مما أدى إلى انخفاض في عدد الموظفين والإشراف الفني، وزيادة في أعباء العمل. وأبلغت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المحلية/القائمة على المجتمع المحلي عن ضغوط كبيرة، بينما أبلغت الجهات الحكومية عن ضغوط أقل نسبيًا - وإن كانت لا تزال ملحوظة. وبشكل عام، تشير البيانات إلى تحول واسع النطاق نحو العمل بالاستعانة بموارد بشرية أقل وخبرات فنية أقل عمقًا.

تزايد عبء العمل

من بين مختلف تحديات التوظيف التي رُصدت، يُبرز الاستطلاع أن **زيادة أعباء العمل** هي الجانب الأكثر تأثرًا بشكلٍ مستمر في جميع أنواع المنظمات.

- وكالات الأمم المتحدة: أبلغت 64% منها بزيادة عبء العمل "زيادة كبيرة"
- المنظمات غير الحكومية الدولية: 49%
- المنظمات غير الحكومية الوطنية: 40%
- المنظمات المحلية/منظمات المجتمع المحلي: 41%

ولا تعكس هذه الأرقام انخفاضًا في عدد الموظفين فحسب، بل تعكس أيضًا تزايد التوقعات المنتظرة من الموظفين المتبقين. وكما ذُكر سابقًا، فإنّ كثرة الحالات، وضيق الوقت المخصص لها، يُضعفان الإشراف والمتابعة والالتزام بالمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني.

وأشار أحد المشاركين من دولة فلسطين إلى أن ضغوط العمل باتت "**استغلالية وغير معقولة بشكل متزايد**"، مع ارتفاع معدلات الإرهاق الوظيفي لدى الموظفين في ظل ثبات التوقعات رغم تقلص الموارد.

فقدان الكفاءات الفنية

وبالمثل، تشير التقارير إلى اشتداد الحاجة إلى تكليف الموظفين **بأدوار متعددة** في جميع المنظمات على اختلاف أشكالها:

- وكالات الأمم المتحدة: 52% "تأثر كبير للغاية"
- المنظمات غير الحكومية الدولية: 46%
- المنظمات غير الحكومية الوطنية: 38%

تشير هذه النتائج إلى أن تخفيض عدد الموظفين لا يقتصر على تقليص عدد العاملين فحسب، بل يزيد من الضغط الواقع على الفرق المتبقية، مما يرفع من مخاطر الإرهاق الوظيفي، ويؤدي إلى انخفاض جودة البرنامج بشكل عام.

كما أن تخفيضات التمويل تُسهم بشكل مباشر في **تقليص عدد الموظفين في الخطوط الأمامية**، وتحدّ من القدرة على استبدالهم.

وتشمل الجوانب المبلّغ عنها:

- تقليل أعداد العاملين في الخطوط الأمامية
- إيقاف التوظيف
- اعتماد أكبر على الموظفين الأقل خبرة
- تقليل عدد وظائف المستشارين الفنيين

شكل: أثر خفض التمويل على الموظفين في مجال حماية الطفل (على معيار من 1 إلى 5)

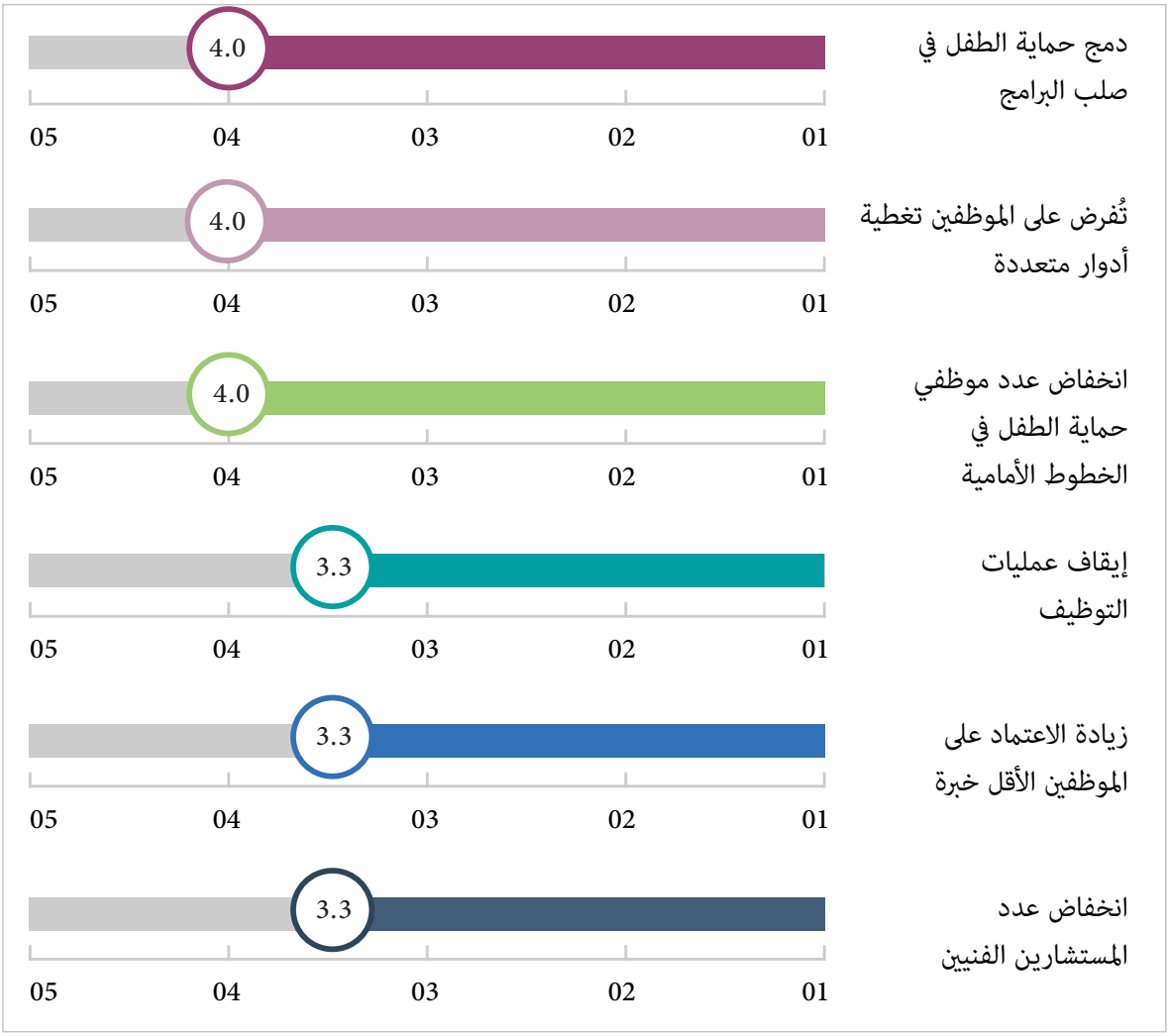

يشكل فقدان القدرات الفنية خطرًا مستجدًا كبيرًا جدًا. ويثير انخفاض عدد المستشارين الفنيين على وجه التحديد قلقًا بالغًا نظرًا لدرجة تعقيد عمل حماية الطفل. وتُشير وكالات الأمم المتحدة إلى تأثير بالغ الخطورة (47% " تأثر كبير للغاية")، بينما تُشير المنظمات المحلية/منظمات المجتمع المحلي إلى آثار أقل (18%)، وهي نسبة تعكس إلى حد ما قلّة عدد مستشاريها من الأساس. ويشير هذا إلى تراجع في القيادة الفنية ووظائف الدعم، وهما وظيفتان أساسيتان لضمان الجودة والإشراف والمتابعة.

وفي الوقت نفسه، يُظهر الاستطلاع انخفاضًا ملحوظًا في أنشطة بناء القدرات. ومن بين 401 مشاركًا في الاستطلاع:

- أبلغت نسبة 36.9% عن انخفاض وتيرة أنشطة بناء القدرات
- أبلغت نسبة 29.4% عن إلغاء الأنشطة
- أبلغت نسبة 27.7% عن خفض جودة الأنشطة
- أبلغت نسبة 23.9% عن نقل الأنشطة لتصبح عن طريق الإنترنت فقط
- أبلغت نسبة 16.7% عن التحول إلى تعليم الأقران

وأفاد أحد المشاركين من مالي: "أدت تخفيضات الميزانية في البداية إلى اعتبار نصف أنشطة بناء القدرات غير أساسية، على الرغم من أهميتها لضمان جودة الاستجابة..."

— مستجيب من مالي

وتشير هذه النتائج إلى تقليص فرص تعلم الموظفين بالتزامن مع تزايد الضغط عليهم، مما يولّد خطرًا متفاقمًا على جودة الاستجابة لحماية الطفل واستدامتها.

الفجوات الفنية الناشئة

أشار المشاركون إلى وجود فجوات فنية واضحة بين الموظفين المتبقين. وكانت أكثرها شيوعًا: **إدارة الحالات (34%).**

وهذا الأمر مثير للقلق بشكل خاص لأن إدارة الحالات تشكل وظيفة أساسية في مجال حماية الطفل، وهي ضرورية لتحديد الأطفال الذين يواجهون العنف أو الاستغلال أو الإهمال أو الانفصال عن ذويهم، وتقديم الدعم اللازم لهم.

أما ثاني أكثر الفجوات التي ذُكرَت فكانت:

- الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (24%)
- دمج حماية الطفل في صلب البرامج (24%)

وتدل هذه النتائج على أن القوى العاملة المتبقية تفتقر إلى المهارات المتخصصة اللازمة لتقديم استجابة إنسانية متكاملة وعالية الجودة، وأن ذلك الافتقار يتزايد مع الوقت.

ومن الفجوات الأخرى البارزة:

- النُهج المجتمعية (21%)
- المساعدة النقدية والقسائم (16%)
- المساحات الآمنة (15%)

وتظهر اختلافات بحسب نوع المنظمة:

- أبلغت المنظمات غير الحكومية الدولية عن أكبر فجوة في إدارة الحالات (38%)
- أبلغت المنظمات غير الحكومية الوطنية ووكالات الأمم المتحدة عن فجوات كبيرة في الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (29% و32% على التوالي)
- أبلغت المنظمات المحلية/القائمة على المجتمع المحلي عن أعلى فجوة في النهج المجتمعية (31%).

وقد تعكس تلك الأرقام اختلافات في تركيز البرامج وتفاوت الوصول إلى الموارد الفنية والموظفين المتخصصين.

مع ذلك، يجب دراسة الاعتماد المتزايد على آليات حماية الطفل المجتمعية جنبًا إلى جنب مع الإبلاغ عن انخفاض التمويل في هذا المجال تحديدًا. والجدير بالذكر أن 41% من المشاركين في الاستطلاع أفادوا بأن خفض التمويل يؤثر على نُهج حماية الطفل المجتمعية، بينما أشار 20% منهم إلى أن هذه النُهج تؤدي إلى فجوة في القدرات الفنية الحالية لدى الموظفين المتبقين.

وتشير هذه النسب إلى دينامية مثيرة للقلق: ففي الوقت الذي تتضاءل فيه القدرات المحترفة على حماية الطفل ويزيد اعتماد المنظمات على الآليات التكيفية التي يقودها المجتمع للحفاظ على وجود وقائي، يتم تقليص الموارد المالية المخصصة لتلك النُهج المجتمعية نفسها. في الوقت نفسه، يبدو أن القدرة الفنية على تصميم التدخلات المجتمعية والإشراف عليها وضمان جودتها آخذة في التراجع.

Image Credit: UNICEF/UNI844153/Pouget

وقد تشير هذه النتائج مجتمعةً إلى تكيّف مفروض بفعل القيود، لا إلى تحول استراتيجي نحو تعزيز الحماية المعتمدة على المجتمع المحلي، إذ تعتمد المنظمات بشكل متزايد على البنى المجتمعية اضطرارًا، في الوقت الذي تواجه فيه هذه البنى نفسها تضاؤلًا في الدعم المالي والفني اللازم للتعاون بفعالية. ويثير ذلك تساؤلات هامة حول الاستدامة، ومعايير الحماية، وقدرة الآليات المجتمعية على الاستجابة للحالات المعقدة أو عالية المخاطر من دون دعم مهني كافٍ.

وتؤكد الاستجابات النوعية هذا التفسير. كما أوضح أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية الوطنية في اليمن:

"نعم. حتى مع خفض التمويل، ظهرت العديد من الممارسات وأساليب العمل التكيفية للمساعدة في استدامة خدمات حماية الطفل، على الرغم من أن هذه الأساليب غالبًا ما تعوض نقص الموارد لكنها لا تحل محل القدرات المفقودة بالكامل. ومن أبرز الممارسات زيادة استخدام آليات الحماية المجتمعية. حيث أُشرك متطوعون من المجتمع، ومعلمون، ورجال الدين، ومجموعات أولياء الأمور بشكل غير رسمي لتحديد الأطفال المعرضين للخطر، ومتابعة مخاوف الحماية، وتسهيل الإحالة. ورغم أن هذا النهج لا يغني عن الإدارة المهنية للحالات، إلا أنه ساعد في الحفاظ على وجود الحد الأدنى للحماية في المجتمعات عند انخفاض عدد الموظفين الرسميين. وقد استُخدمت أدوات بسيطة مثل تكليف مسؤولي اتصال بمهمة الإحالة، لأنظمة المراقبة المجتمعية، بهدف تحديد أولويات أكثر الحالات إلحاحًا. ومن الممارسات الناشئة الأخرى دمج خدمات حماية الطفل في البرامج متعددة القطاعات. وتُدمج اعتبارات حماية الطفل بشكل متزايد في أنشطة الصحة والتعليم وسبل العيش، مما يسمح بتحديد المخاوف ذات الصلة بالحماية انطلاقًا من الخدمات الأخرى..."
— مشارك وطني من اليمن

تُظهر هذه النتائج أيضًا توافقًا مع نتائج استطلاع عام 2024 حول القدرات واحتياجات التعلّم للعاملين في مجال حماية الطفل في العمل الإنساني. ويتماشى تحديد إدارة الحالات حاليًا بوصفها الفجوة الفنية الأكثر خطورة (34%) مع نتائج استطلاع عام 2024، حيث جاءت إدارة الحالات/إجراءات المصلحة الفضلى (57%) ضمن أعلى خمسة مجالات تستدعي التدريب. وبالمثل، تتوافق الفجوات المُبلغ عنها في الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (24%) ودمج حماية الطفل في صلب البرامج (22%) مع نتائج استطلاع عام 2024، التي حددت الصحة النفسية والضيق النفسي الاجتماعي (67%) ودمج حماية الطفل في صلب البرامج/البرامج المتكاملة (55%) كقدرات أساسية ذات أولوية. كما تتوافق النُهج المجتمعية (21%) مع الطلب القوي على برامج حماية الطفل المجتمعية (57%) الذي سُلِّط الضوء عليه في الاستطلاع السابق.

وبشكل عام، تشير المقارنة إلى استمرارية الوضع الراهن وليس إلى تغيّر أولويات القطاع: فالمجالات الفنية التي حُددت الآن بوصفها فجوات يعاني منها الموظفون المتبقون هي نفسها إلى حد كبير المجالات التي أشار إليها الممارسون سابقًا بوصفها احتياجات تعليمية ذات أولوية. ويدل ذلك على أن جهود تعزيز القدرات لم تواكب التقليص الحادث في القوى العاملة وتطور المتطلبات. وعلى وجه الخصوص، يؤكد بروز إدارة الحالات والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في كلا مجموعتي البيانات، على استمرار نقاط الضعف الهيكلية في وظائف تقديم الخدمات الأساسية الضرورية لتقديم استجابة إنسانية متكاملة وعالية الجودة لحماية الطفل.

وتُظهر نتائج الاستطلاع أن خفض التمويل يُفاقم أزمة متعددة الأوجه في قدرة المنظمات على الاستجابة لحماية الطفل. إذ تُعاني هذه المنظمات من تقليص عدد الموظفين، وإيقاف عمليات التوظيف، وفقدان المستشارين الفنيين، وزيادة أعباء العمل، في حين ينخفض في الوقت نفسه الاستثمار في التدريب وتعزيز القدرات. وهو أمر من شأنه أن يُرهق الموظفين المتبقين ويُحدث فجوات خطيرة في الكفاءات الأساسية، مثل إدارة الحالات، والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، ودمج حماية الأطفال في صلب البرامج.

الآثار على مستوى منظومة العمل الإنساني: التنسيق والإصلاح الإنساني

المعلومات الأساسية: في إطار إعادة ضبط العمل الإنساني في حزيران/يونيو 2025، قرر رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تقليص عدد المجموعات من إحدى عشرة مجموعة إلى ثماني مجموعات، واتفقوا في هذا السياق على تبسيط مجموعة الحماية من خلال توحيد نطاقات مسؤولياتها، بما في ذلك مجال مسؤولية حماية الطفل العالمي. وقد أحرزت عملية الدمج تقدمًا على المستوى العالمي، حيث شُكل فريق تنسيق واحد لمجموعة الحماية، بالإضافة إلى فريق استشاري استراتيجي موحد. أما على المستوى القطري، فيختلف التقدم المُحرز من بلد إلى آخر، حيث يتولى فريق مجموعة الحماية العالمي متابعة عمليات المجموعة وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ إجراءات التوحيد.

تم توحيد مجموعة الحماية ومجالات مسؤوليتها في سياق انكماش مالي كبير وإصلاح إنساني أوسع نطاقًا. وقد حددت المقابلات مع جهات الاطلاع الرئيسية، ونتائج الاستطلاع، مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بهياكل التنسيق ووظائف الدعم الفني وتقديم خدمات حماية الطفل.

وتشير بيانات المسح إلى أن آليات التنسيق الوطنية هي ثاني أكثر القنوات استخدامًا للحصول على الدعم الفني بشكل عام (44%)، وأكثر المصادر التي أبلغت عنها المنظمات غير الحكومية الوطنية. ووصف المشاركون منصات التنسيق بأنها مصدر للتوجيه الفني، ومواءمة المعايير، وتبادل المعلومات، وتعزيز القدرات. وذُكر في هايتي أن هياكل تنسيق حماية الطفل تعمل على وضع أدوات وطنية، وتعزيز قدرات التنسيق، وإطلاق مبادرات التدريب وتقوية المنظومة. كما أشارت المقابلات مع جهات الاطلاع الرئيسية إلى الآثار المحتملة المترتبة على إجراءات تقديم الخدمات ضمن الهياكل الموحدة. وأثار البعض مخاوف من أن التغييرات في هيكل التنسيق قد تؤثر على عمليات صنع القرار والاستجابة لقضايا حماية الطفل. أما في النيجر، فلاحظ المشاركون أن تقليص أدوار التنسيق المخصصة لحماية الطفل، لا سيما على المستوى دون الوطني، قد يؤثر على المتابعة مع الشركاء وتقديم الدعم الفني. وأشار المشاركون في المقابلات إلى الآثار المحتملة على جودة وتوقيت الخدمات المتخصصة مثل إدارة الحالات، وتتبع الأسر ولم شملها، وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في هذا السياق.

وطُرحت قضايا المناصرة وإبراز الجهود في المقابلات مع جهات الاطلاع الرئيسية والردود على الاستطلاع. فعلى المستوى الوطني، لاحظ المشاركون أن القرارات الاستراتيجية وقرارات تخصيص الموارد أصبحت تُتخَذ في منتديات أوسع نطاقًا في مجال الحماية ومنتديات مشتركة بين المجموعات بشكل متزايد. وأبدى بعض أصحاب المصلحة قلقهم من احتمال تراجع الاهتمام بأولويات حماية الطفل ضمن الهياكل الموحدة، لا سيما في البيئات ذات الموارد المحدودة حيث تتنافس قطاعات متعددة على التمويل. ووصف المشاركون أهمية الحفاظ على وضوح معايير حماية الطفل والمخاطر والأولويات الفنية ضمن ترتيبات التنسيق المتكاملة.

وبشكل عام، تعكس المقابلات مع جهات الاطلاع الرئيسية، ونتائج الاستطلاع، مجموعةً من الآراء بشأن ضم مجال مسؤولية حماية الطفل العالمي إلى مجموعة الحماية، ومن هذه الآراء ما يرى أوجه كفاءة محتملة، وإمكانية إدخال تعديلات على شكل التنسيق، واعتبارات متعلقة بالقدرة الفنية، ودعم تقديم الخدمات، وتمثيل أولويات حماية الطفل ضمن هياكل الحماية الأوسع.

دراسة حالة: تقديم حماية الطفل ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في أولويات تخصيص التمويل المشترك في جنوب السودان

خلال تصاعد العنف الأخير في مدينة بور ومناطق أخرى من شمال ولاية جونقلي، تمكنت الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في جنوب السودان من الحصول على مخصصات كبيرة من التمويل المشترك الذي يستهدف تدخلات حماية الطفل ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بلغت حوالي 2.4 مليون دولار أمريكي، وهو رقم أكبر من متوسط المخصصات التي حصلت عليها العديد من القطاعات الإنسانية الأخرى.

وكان من أهم العوامل المساعدة في هذه الحالة توفر أدلة موثوقة وفورية على مخاطر الحماية. ومع تفاقم الأزمة، انضمت اليونيسف والجهات المناظرة في مجال مسؤولية حماية الطفل العالمي، ومجال العنف القائم على النوع الاجتماعي العالمي، ومجموعة الحماية، إلى عمليات التقييم العاجلة التي نفذت في المناطق المتضررة، مما مكّنها من توثيق المخاوف الناشئة والمترابطة بشأن حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مباشر. وشمل ذلك أدلة على انتهاكات جسيمة تُرتَكب ضد الأطفال، وعنف جنسي مرتبط بالنزاعات، وفجوات كبيرة في خدمات الحماية الأساسية.

وجُمعت النتائج بسرعة ونُشرَت داخل اليونيسف، وأُرسلت إلى الممثل القطري والمكتب الإقليمي والمقر الرئيسي، كما استُعين بها في المناقشات الخارجية مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنسق الشؤون الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات المانحة. وفي الوقت نفسه، نسقت الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي عملها بشكل وثيق لتقديم تحليل حماية واضح وموحد، طُرح بعد ذلك على مجموعة الحماية.

ساهم هذا المزيج من الأدلة الميدانية الموثوقة المتوفرة في الوقت المناسب، والتنسيق الفعال للمناصرة، والتواصل مع صناع القرار، بالإضافة إلى التعاون الوثيق بين الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومجموعة الحماية، في ضمان إعطاء الأولوية للاستجابة لهذه المخاوف المتعلقة بالحماية ومنحها الأولوية في تخصيصات التمويل المشترك.

الدروس العملية:

- ضمان إدراج حماية الطفل ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في التقييمات الأولية العاجلة لرصد مخاطر الحماية التي غالبًا ما تغفلها التقييمات العاجلة الأولية التي تتعاون الوكالات في تنفيذها.
- الإسراع في إعداد تحليل مشترك للحماية، بالاستفادة من خبرات حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- المواءمة بين التحليل والمناصرة ومقترحات البرامج لتقديم استجابة حماية متماسكة.
- مشاركة أدلة موجزة وموثوقة عبر كلا القنوات الداخلية وهياكل التنسيق الإنساني.
- التواصل المبكر مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنسق الشؤون الإنسانية والجهات المانحة لضمان مراعاة أولويات الحماية في قرارات التخصيص.

الممارسات والابتكارات الناشئة

في ظلّ الانكماش المستمر في التمويل، تُكيّف المنظمات أساليبها في وضع البرامج والأساليب التشغيلية لتوفير الحد الأدنى من خدمات حماية الطفل. تشير نتائج الاستبيان (186 إجابة على أسئلة مفتوحة) والمقابلات مع جهات الاطلاع الرئيسية إلى أنه، على الرغم من أن هذه التعديلات لا يمكن أن تُعوّض عن الخسائر الهيكلية في التمويل، إلا أنها مكّنت من استمرارية الخدمات بشكل محدود في بعض السياقات. ويُستدَل من الممارسات الناشئة اتباع نهج عملي للتكيّف مع القيود، بدلًا من التوسع أو التغيير.

وشكل تعزيز الآليات المجتمعية أكثر أساليب التكيّف شيوعًا. فقد ذكر ما يقرب من ثلث المشاركين في الاستطلاع زيادة الاعتماد على المتطوعين من المجتمع المحلي، واستخدام لجان حماية الطفل المكونة من أفراد من المجتمع المحلي، وإشراك جهات فاعلة محلية موثوقة، مثل المعلمين ورجال الدين والمنظمات النسائية وشبكات الشباب. وتتلقى هذه الجهات الدعم لتحديد الأطفال المعرضين للخطر، وتقديم الإسعافات الأولية النفسية الاجتماعية، ونشر الوعي، وتسهيل الإحالة. ورغم أن هذه الأساليب لا تُغني عن الإدارة المهنية للحالات، إلا أنها تُسهم في الحفاظ على الإنذار المبكر والحد الأدنى من الحماية، لا سيما في المناطق النائية التي شهدت انخفاضًا في عدد الموظفين الرسميين.

ثمة اتجاه رئيسي آخر يتمثل في التوسع في استخدام **أدوات العمل عن بُعد والأدوات الرقمية.** تعمل المنظمات على متابعة الحالات عبر الهاتف، وتستخدم مجموعات التنسيق عبر 'واتساب'، وأنظمة الإبلاغ عبر الرسائل النصية القصيرة، والإشراف عن بُعد، وخطوط المساعدة الرقمية، وتطبيقات تتبع الحالات عبر الهاتف المحمول، وذلك للحفاظ على التواصل مع الأطفال وأسرهم مع تقليل تكاليف السفر والتشغيل في الوقت نفسه. وأشار الباحثون إلى أن هذه الأدوات مفيدة بشكل خاص للحالات منخفضة الخطورة وللإشراف عن بُعد؛ لكنها غير مناسبة للحالات عالية الخطورة التي تستدعي تدخلًا مباشرًا.

كما يجري تعزيز **الشراكات ونماذج التعاون** أيضًا. وذكر المشاركون في الاستطلاع، من جملة أمور أخرى، تجميع موارد الوكالات، وتشكيل التحالفات، والتنسيق بين مسارات الإحالة، وتنسيق جهود التوعية لتفادي الازدواج ومنع ظهور فجوات كاملة في تقديم الخدمة. وقد ساعد التعاون مع المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية المحلية وجماعات المجتمع المحلي في الحفاظ على تغطية محدودة في سياقات لم تعد فيها الوكالات قادرة على العمل بشكل مستقل. وفي بعض الحالات، ساهمت ترتيبات التحالفات وتنويع مصادر التمويل في سد الفجوات الموجودة في الخدمات جزئيًا.

أما على مستوى البرامج، فأصبحت المنظمات تطبق بشكل متزايد **استراتيجيات التكامل والدمج في صلب البرامج**، حيث يُدمج تحديد حالات حماية الطفل وإحالتها ضمن برامج التعليم والصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة والأمن الغذائي ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وبرامج المساعدات النقدية. يشكل تدريب العاملين الميدانيين في هذه القطاعات على التعرف على مخاطر الحماية نقاط انطلاق متعددة لتنفيذ جهود رصد الأطفال المعرضين للخطر، لا سيما في المناطق التي انخفض فيها التمويل المخصص لحماية الطفل. وقد أشارت المقابلات مع جهات الاطلاع الرئيسية إلى أن ذلك ساهم في الحفاظ على بعض وظائف الحماية، على الرغم من أنه يعتمد على إشراف فني مستمر.

بالإضافة إلى ما سبق، يحدث الآن تحوّلٌ ملحوظ موازٍ نحو **التوطين**. وفيه تُنقل مسؤولية التنفيذ بشكل متزايد إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات القائمة على المجتمع، بينما تركز الجهات الفاعلة الدولية على الدعم الفني وضمان الجودة. وقد أبرز المشاركون في الاستطلاع مزايا تتمثل في انخفاض التكاليف التشغيلية، وتحلي المجتمع المحلي بدرجة أكبر من القبول، واستمرار وجود الجهات الفاعلة المحلية. ومع ذلك، فقد أكدوا أيضًا على ضرورة استمرار التوجيه الفني وتوفير موارد يمكن التنبؤ بها لضمان الجودة وضمان نقل السلطة بشكل مسؤول.

وفي ظلّ الضغط الناجم عن نقص الموارد، تبنّت المنظمات نهجًا أكثر دقة في **تحديد الأولويات وفرز الحالات**، فأصبحت إدارة الحالات المكثّفة تركز على الأطفال الأكثر عرضةً للخطر، مثل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والناجين من العنف، أو المعرّضين لخطر التجنيد أو الزواج المبكر، مع الحفاظ على إجراءات متابعة أقل كثافة تُنفَّذ من خلال آليات المجتمع المحلي. وتُستخدَم في ذلك أدوات مبسطة، ودعم نفسي اجتماعي جماعي، ونقل المهام إلى غير المتخصصين الحاصلين على تدريب، مع الاستعانة بالبنية التحتية المجتمعية القائمة، وذلك لتعظيم الاستفادة من القدرات المحدودة.

تربط بعض الوكالات أيضًا بشكلٍ أوثق بين **التمكين الاقتصادي والمساعدات النقدية** ونتائج الحماية، إدراكًا منها أن معالجة الضغوط الاقتصادية التي تواجه الأسر يمكن أن تقلل من العوامل التي تدفع إلى عمالة الأطفال والزواج المبكر والعنف. ورغم أن هذه النُهج ليست قابلة للتطبيق في جميع الحالات، فقد ساعدت في استقرار بعض الأسر وتخفيف حدة تصاعد المخاطر.

وفي المقابلات مع جهات الاطلاع الرئيسية تكرر تحذيرٌ شديد من المبالغة في التفاؤل. فقد أتاح التكيّف استمرار الخدمات بشكل محدود في بعض السياقات، لا سيما من خلال مشاركة المجتمع والتكامل وأساليب العمل عن بُعد. ومع ذلك، فإن هذه التدابير تعوض إلى حد كبير عن الخسائر لكنها لا توسع نطاق الحماية.

والأهم من ذلك، أنها لا يمكن أن تحل محل الاستثمار المستدام في إدارة الحالات المتخصصة، والقيادة الفنية الخاضعة للإشراف، وبرامج الوقاية المنظمة، وأنظمة الإحالة الفعالة. وإذا لم يتجدد التمويل المخصص لتقديم الخدمات في الخطوط الأمامية وتعزيز القدرات - لا سيما للجهات الفاعلة الوطنية والقائمة على المجتمع - فإن ممارسات إدارة المخاطر التكيفية ستتحول إلى آليات للتأقلم ضمن نظام حماية يصيبه الوهن تدريجيًا، بدلًا من أن تشكل لبنات أساسية لبناء القدرة على الصمود.

التوصيات الرئيسية

تشير نتائج هذا التقرير إلى أن الانكماش المالي المستمر يُسهم في تقليص نطاق خدمات حماية الطفل، والضغط على جودة الخدمات، وزيادة الضرر. ويتطلب التصدي لهذه الاتجاهات تضافر جهود **الجهات المانحة والحكومات والشركاء المنفذين وجهات التنسيق المعنية بحماية الطفل**.

1. استقرار وحماية تمويل حماية الطفل

بالنسبة للجهات المانحة والحكومات وآليات التمويل المشترك:

- تجنب التخفيضات غير المتناسبة في مخصصات حماية الطفل ضمن محافظ العمل الإنساني.
- ضمان إعطاء الأولوية لحماية الطفل ضمن قرارات تحديد أولويات الموارد وتخصيص التمويل، بما في ذلك التمويل المشترك، باعتبارها ركنًا أساسيًا ومنقذًا للأرواح.
- في حالة وجود قيود على الميزانيات العامة، تقديم دورات تمويل طويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها إلى حد أكبر لدعم التخطيط المسؤول، واستمرارية الاحتفاظ بالقوى العاملة في مجال حماية الطفل، والتعديل الاستراتيجي للتغطية الجغرافية.
- في حالات الانسحاب من الشراكات أو تقليص محافظ البرامج، يجب دعم عمليات الانتقال المسؤولة، بما في ذلك التمويل المؤقت، ودعم التنويع، وإخطار الشركاء مسبقًا بالانسحاب أو تقليص التمويل.

- ضمان أن يدعم تمويل حماية الطفل تقديم الخدمات الميدانية والوظائف الفنية على السواء (أي الإشراف والحماية والتنسيق وبناء القدرات) اللازمة للحفاظ على الجودة من خلال الالتزام بالمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني.

وأخيرًا، في حين أن زيادة الاستثمار تظل الطريقة الأكثر مباشرة لمواجهة الضغوط الحالية، تشكل **قابلية التنبؤ بالتمويل واستقراره أمرين بالغا الأهمية أيضًا لضمان استمرارية خدمات حماية الطفل.**

2. حماية الجودة والقدرات الفنية بصفتها وظائف أساسية للحماية

بالنسبة للجهات المانحة والحكومات والوكالات المنفذة:

- حماية التمويل المخصص للإشراف والحماية والاستشارات الفنية، حتى في ظل قيود الميزانية.
- تجنب خفض الإنفاق على بناء القدرات وتنمية القوى العاملة بهدف دعم الالتزام بالمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني وتجنب إلحاق الضرر.
- الاستثمار في نماذج دعم فني قابلة للتكيّف وقائمة على المجتمع المحلي، بما في ذلك مراكز التوجيه الوطنية أو الإقليمية، وشبكات إشراف الأقران، وتعزيز المنتديات الفنية الوطنية.
- الحفاظ على آليات ضمان الجودة والمساءلة المنظمة، حتى في حالة تقليص حجم البرامج.

تُعتبر استدامة هذه الوظائف أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن تظل الخدمات آمنة وفعّالة ومتوافقة مع المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني.

3. دعم الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية والقائمة على المجتمع

بالنسبة للجهات المانحة والحكومات والوكالات الدولية المنفذة:

- إعطاء الأولوية للتمويل المباشر والمستدام للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية.
- حماية نُهج حماية الطفل القائمة على المجتمع من خفض التمويل بشكلٍ كبير وغير متناسب، مع الاعتراف بدورها في الوقاية والكشف المبكر عن المخاطر وإشراك المجتمع.
- ضمان دعم الالتزامات بالتوطين من خلال تقديم الدعم الفني والاستثمار في الشراكات والمشاركة في آليات التنسيق.

وفي المجمل، يجب تعزيز استدامة الهياكل الوطنية والمحلية والمجتمعية لضمان استمرارية خدمات حماية الطفل.

4. دعم تحديد الأولويات الاستراتيجية وتكييف الخدمات

بالنسبة للجهات المانحة والحكومات والشركاء المنفذين وجهات التنسيق:

- الاضطلاع بعمليات شفافة لتحديد الأولويات تستند إلى تحليل المخاطر وتتوافق مع المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني.
- الحفاظ على التوازن بين خدمات الاستجابة والنُهج الوقائية، مع الإقرار بدور الوقاية في الحد من الأضرار التي تصيب الحماية على المدى البعيد.

- المواءمة بين تعديلات البرامج والقوى العاملة المتوفرة والتمويل الواقعي لدعم تقديم الخدمات بشكل مستدام.
- تطبيق آليات التنسيق لدعم تحديد الأولويات الجماعية وتبادل المعلومات عن توافر الخدمات ونطاق تغطيتها.

ويمكن أن يساعد تحديد الأولويات استراتيجيًا في حماية المكونات الأساسية لأنظمة حماية الطفل في الوقت الذي تواجه فيه المنظمات قيودًا على الموارد.

ملاحظة ختامية

تشير نتائج هذا التقرير بوضوح إلى أن الانكماش المالي المستمر هو المحرك الرئيسي لتراجع إمكانية الحصول على خدمات حماية الطفل الإنسانية وجودتها والقدرات الفنية المتاحة لها. ورغم أهمية الكفاءة والتكيّف في هذه الحالة، إلا أنه لا بديل عن الاستثمار الكافي والذي يمكن التنبؤ به.

وبدون اتخاذ إجراءات تصحيحية، سيستمر الأطفال في تحمل تبعات نظام يعجز بشكلٍ متزايد عن منع الأذى، ولا يستطيع الاستجابة للانتهاكات، والالتزام بالمعايير المصممة لحماية سلامة الأطفال وكرامتهم وتعافيهم.

يمكنكم الاطلاع على المزيد من الرسوم البيانية هنا.